واقع و متطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي و ضرورات المستقبل

أ٠م٠د٠ حنان عبد الخضر هاشم

واقع و متطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي و ضرورات المستقبل

المقدمة :-

لقد عاش العالم خلال السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين أكثر من أزمة تمخض عنها ظهور مشكلات مستحدثة فرضت نفسها على ارض الواقع ، و قد كان ظهورها سببا وراء إعادة النظر في كافة النظريات المؤسسة لعملية (التنمية) ، فقد بدأ الحديث عن الموارد غير المتجددة الضائعة من جراء الاستغلال المفرط لها ، و عن دورها في إيجاد اختلالات عميقة في النظام البيئي *، كما إن حركة التسلح النووي و ما ينطوي عليها من مخاطر تهدد الحياة البشرية ، و قضايا (استنزاف موارد الطبيعة) و (تلويث المحيطات) ، كل هذه الأمور قد كان لها الدور البارز في تغيير نمط التفكير التقليدي في بناء نظريات (النمو و التنمية) ، فبدأت الأنظار تتجه نحو بناء نظري جديد يستند في أسسه على فكرة البحث عن مسببات ديمومة الحياة ، و من هنا تبلور مفهوم (الاستدامة) ٠

فبعد أن كانت مبادئ النمو و التنمية التقليدية تركز في الأساس (فقط) على ضرورة التنامي السريع لوتيرة الإنتاج ، و زيادة الإنتاجية و في أسرع وقت ممكن دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلقها هذا التنامي السريع على الإنسان و الموارد الطبيعية و ديمومتها ، و على المحيط و النظام الطبيعي ٠ بدأ التركيز يتحول نحو اعتبارات إضافية ، البعض منها اخذ يدمج مفهوم (الاستدامة) في مفهوم (التنمية البشرية) ، و ذلك سعيا للتخفيف من حدة و ربما القضاء على المخاطر الجديدة التي بدأت تهدد أسس الحياة البشرية على الأرض ٠

لقد أصبحت البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين ، تتمثل الأولى في إن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل القريب ، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر و الناتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها ٠ و يشكل تدهور الموارد الطبيعية مثل تعرية التربة ، و إزالة الغابات ، و فقدان التنوع البيولوجي ، و ندرة مياه الشرب المأمونة ، و التصحر ، و الآثار الطويلة الأمد للتلوث بالمواد السامة و غيرها مشكلة مزمنة و واسعة الانتشار ،على الصعيد العالمي سواء المتقدم أو النامي ، ٠ و نتيجة لذلك فقد أسهمت هذه المشاكل على الصعيد العالمي إلى بروز مسالة الحفاظ على البيئة و استدامتها كموضوع يحتل أهمية خاصة و على كافة المستويات ٠

إن انجاز التنمية المستدامة يتطلب احد الأمرين أو كلاهما : تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض ٠ و زيادة حجم الموارد ، كل ذلك في سبيل تقليص الفجوة بين العرض و الطلب إلى حد معقول ، إن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد و المعروض منها – الجوانب المتجددة و غير المتجددة من الحياة الإنسانية – هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة٠

و طالما أن الحديث سيكون حول (العراق) ، فانه لابد من الاعتراف أن الأوضاع البيئية في العراق قد تأثرت بشكل مباشر بعدة عوامل ، بعضها كان يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و بعضها الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة ، فمن جانب تأثير العوامل الطبيعية ، فان تناقص مصادر المياه المتجددة ، و الاستنزاف السريع للموارد ، و تدهور نوعية مياه الشرب ، و تفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي و الصناعي الملوث في المجاري المائية ، و تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة ، و تزايد التصحر ، و الكثافة السكانية ، و انتشار الوحدات السكانية العشوائية كلها عوامل أسهمت في تدهور البيئة في العراق ، بالإضافة إلى ذلك فان النزاعات مع الدول المجاورة حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار ، و مخلفات الحروب التي عانى منها العراق منذ الثمانينات من القرن العشرين و حتى مطلع الألفية الثانية أدت إلى تدهور الأوضاع البيئية في العراق و سرعة استنزاف الموارد و عدم فاعلية برامج مكافحة التلوث ٠ أما من جانب السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق فان غالبيتها كانت تعاني من التعثر و تصطدم في النهاية بنتائج غير مرضية ، و ذلك لكون غالبيتها كانت ارتجالية و غير مدروسة و غير متلائمة مع واقع الاقتصاد العراقي ، كما إنها كانت رهينة الظروف السياسية فتأثرت سلبا بها ٠

و لا يخفى على الجميع أن العراق لازال يخطو خطواته الثقيلة ، في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة ، و إن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق أوجدتها ظروف مختلفة كانت سببا وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية ، لذا فان :-

هدف البحث :- التعرف على واقع حال مؤشرات الاستدامة في العراق ، بغية الإلمام بالصورة الحقيقية التي يعيشها الإنسان العراقي الذي من المفترض أن يكون غاية التنمية و وسيلتها ٠

فرضية البحث :- إن استمرار مؤشرات التنمية المستدامة بالتراجع في العراق ، يعني عدم القدرة في إحداث طفرة نوعية في حياة الإنسان العراقي في الأمد القريب ٠

مشكلة البحث :- إن الظروف غير الجيدة التي يمر بها العراق ، قد أفضت إلى جملة من الإشكالات في عموم مفاصل حياته ، و ديمومة هذه الظروف كان يعني باستمرار تدعيم المزيد من المشاكل التي تتصل بالحياة اليومية للإنسان العراقي ، مما قلل و ربما سيقلل من فرص استفادته من الخدمات و المنافع التي تعد حق مشروع له ، شانه في ذلك شان أي إنسان يعيش على الكرة الأرضية ٠

هيكلية البحث :- لغرض تحقيق هدف البحث ، سنتناول المباحث الآتية :-

المبحث الأول :- الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولا – مفهوم التنمية المستدامة The concept of Sustainable Development

لقد وردت تسميات عدة لـ (التنمية المستدامة) و منها التنمية المتواصلة ، التنمية المستمرة ، التنمية المتداعمة ، التنمية القابلة للاستمرار ٠ إلا إنها كمفهوم فتعود في جذورها الأولى إلى ما ورد في تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الأمم المتحدة ، و الخاص بصياغة تعريف لمفهوم جديد للتنمية البشرية ، و الذي تم انجازه في أواخر عام (١٩٩٤) ٠ و قد كانت هذه الخطوة بمثابة تتويج لمسيرة فكرية ابتدأت عام (١٩٧٦) ، حين كلفت لجنة من الاقتصاديين بوضع تقرير حول إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ، و البحث في كيفية معالجة الخلل الحاصل في نسق علاقات التعاون الدولي القائمة بين مختلف شعوب العالم بغية تأسيس نظام عالمي جديد يوفر للجميع حياة كريمة ٠

لقد حدد تقرير الموارد العالمية الصادر في عام (١٩٩٢) تعريف (التنمية المستدامة) وفق أربع مراحل متتالية [i] :-

- **المرحلة الأولى :-** و فيها التنمية المستدامة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستعمل اقل ما يمكن من الطاقة و الموارد ، و ينجم عنها أدنى حد من الغازات و الملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض و تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون ٠
- **المرحلة الثانية :-** و في هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ، و الحد من الهجرة إلى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها و ما قد ينجم عنه من مخلفات ملوثة للبيئة ، و ذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف ٠
- **المرحلة الثالثة :-** جعل التنمية المستدامة سببا دائما لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة و إمكاناته ٠
- **المرحلة الرابعة :-** تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية و ذلك من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها ٠

و في كل الأحوال فان (التنمية المستدامة) يراد بها (تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلا ، و تستهدف أيضا توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة و المستقبلية و الحفاظ على البيئة و صيانتها و حفظ نظام دعم الحياة ، فهي التنمية المتوافقة مع البيئة) ٠ و لقد عرفتها رئيسة وزراء النرويج السابقة على أنها (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون

المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ٠٠٠ و ذلك بان يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه أو أفضل منه) ، و وفق لهذا التعريف فان (التنمية المستدامة) لا ترتبط بالاستمرارية و الاستدامة فحسب ، و إنما يتضمن آلية جديدة تدعو إلى إحداث تغيير عبر الأسلوب الذي يحقق التناغم بين استثمار الموارد ، توجيه الاستثمارات ، التغييرات التقنية و المؤسساتية ، بشكل يعزز ارجحية الحاجات الفعلية و المستقبلية للناس [ii]٠

أما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية (الذي عرف بقمة الأرض) المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢ ، فكان مهتما بشكل بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي بالصلات القائمة بين السكان و البيئة و التنمية استنادا إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أحكمت صياغتها قبل عدة سنوات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية ٠ و قد عرفت (التنمية المستدامة) في هذا المؤتمر على أنها (ضرورة انجاز الحق في التنمية ٠٠٠ إذ تحقق على نحو متساوي كلا من الحاجات التنموية و البيئية للأجيال الحاضرة و المستقبلية)، كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر آنف الذكر بأنه (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي إن تمثل الحماية البيئية جزء من عملية التنمية و لا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عنها) [iii] ٠ لقد حدد إعلان ريو دي جانيرو للبيئة و التنمية السياسات السكانية باعتبارها عنصرا متكاملا في التنمية المستدامة ٠ و نص المبدأ الثامن في إعلان ريو على انه (من اجل تحقيق التنمية المستدامة و الارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدامة و إزالتها و تشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة) ، و قد تم تغطية الموضوعات الخاصة بالديناميات الديمغرافية و الاستدامة و ذكر الإعلان (إن نمو السكان و الإنتاج في العالم ، بالإضافة إلى وجود أنماط استهلاكية غير مستدامة ، يضعان عبئا كبيرا على قدرات دعم الحياة في كوكبنا) [iv] ٠

وعموما فان الأدبيات التي تعالج موضوع (التنمية المستدامة) تشير إلى فحوى و جوهر هذه التنمية على أنها [v] :

١- عملية توسيع الخيارات الإنسانية المتاحة أمام البشر ٠

٢- تنمية لا تولد نموا اقتصاديا حسب ، بل و تعمل على توزيع منافعه بشكل متساو ٠

٣- تعمل على إعادة بناء البيئة بدلا من تدميرها ٠

٤- تؤهل البشر من أن تهمشهم ٠

إنها تعطي الأولية للفقراء ، للطبيعة ، لخلق فرص العمل ، تنمية لصالح النساء و الأطفال ٠

ثانيـا :- مبـررات التنميـة المسـتدامة The excuses of Sustainable Development

إن هنالك عدة مبررات تقف وراء ظهور (التنمية المستدامة) نذكر منها مثلا [vi] :-

١- إن اغلب الدراسات الحديثة أخذت تؤكد على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة nonrenewable resources و على البيئة و التوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية Ecosystems ، كل ذلك بسبب ظهور المشكلة البيئية * و تفاقمها على الصعيد العالمي ، و نتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة و تفاقم مشكلة السمية في العالم إلى بروز مسالة الحفاظ على البيئة و استدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة [vii] ٠ ، لذا تم دمج مفهوم (الاستدامة) في مفهوم (التنمية البشرية) ٠

٢- لقد تكاثرت العمليات التي ألحقت الضرر بشكل كبير في البيئة ، و أدت إلى ارتفاع درجة التلوث البيئي ، فقد أدت عمليات التوسع الإنتاجي لاسيما الصناعي في دول العالم المتقدم إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية ، و ارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة ، فالمصانع الأمريكية مثلا تطرح لوحدها حوالي (٥٠٠) طن من المواد السامة سنويا كما إن (١٠ ٪) من النفايات الخطرة تجد طريقها مثلا إلى الوطن العربي ضمن ما يعرف بـ (التجارة الصامتة) ٠ و بلغت الكميات المطروحة عالميا من ثاني اوكسيد الكاربون (٢٣٩٠٠) مليون طن عام (١٩٩٦) و هو أكثر بنحو (٤٠٠) مليون طن عن عام (١٩٩٥) ، كما أدى استخدام المبيدات إلى إصابة (٥,٣٥ ٪) من سكان العالم بحالات التسمم في كل عام ، فضلا عن مخاطرها البيئية الأخرى [viii]٠

٣- تزايد المشاكل التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية ، فخلال العقود القليلة المنصرمة لم تحقق كافة الاستراتيجيات والاتجاهات التنموية النجاح المأمول ،بدءا من استراتيجيات التصنيع والثورة الزراعية وأخيرا التكييفات الهيكلية. وتواجه التنمية في هذه البلدان ضغوطا ومصاعب متعددة لها عواملها وتأثيراتها الداخلية والخارجية ، فشكلت بمجملها تأثير مباشر وحرج على مسار التنمية الاقتصادية فاعترضتها بشكل واضح ، و ابرز هذه العقبات :-

أ - العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم والادخار والإنتاجية و محدودية السوق و الازدواجية الاقتصادية و قيد الصرف الأجنبي و محدودية الموارد البشرية٠

ب - العقبات الاجتماعية ممثلة بالافتقار إلى عنصر التنظيم و عدم وجود الدافع الحقيقي للتنمية ٠

ج - العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار و الاستقلال السياسيين الذي تعانيه غالبية البلدان النامية

د - العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود و العراقيل التي تفرضها البلدان المتقدمة في السوق العالمية٠

والأهم من ذلك تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية مما دفع العديد من البلدان النامية إلى ايلاء اهتمام أكبر في خططها التنموية لمسألة النهوض التدريجي بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وبدرجة أقل للبرامج الاقتصادية والإنتاجية التي لها الثقل الأكبر في التنمية الاقتصادية ، مما أدى إلى اختلالات أساسية في تناسبات تخصيص الاستثمارات . وقد أدى اعتماد هذه البلدان على تمويل وتنفيذ برامجها التنموية على القروض والمساعدات الخارجية ، وبشكل غير متناسب مع قدراتها على استغلالها والسداد إلى ظهور أزمة الديون في هذه البلدان التي تشكل في الوقت الحاضر أحد مظاهر إخفاقات التنمية ، وتلتهم جزء لا يستهان به من مواردها الداخلية المحدودة أصلا ٠ حيث إن واقع الحال يشير إلى أن معظم البلدان النامية تعانى من تفاقم مشكلة المديونية ٠ إلى جانب توسع الفروقات الاجتماعية ، و حصول المجاعة لدى الفئات الفقيرة رغم الاستثمارات التي نفذت في العقود الماضية ٠ و في المحصلة النهائية استقر الرأي على إن هذه السياسات التنموية كي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان ٠

إن ما تم الإشارة إليه يؤكد إخفاق نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي ، فخلال السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين عاش العالم ظواهر أدت إلى حدوث مشكلات لا سابق لها فشلت نظريات التنمية الكلاسيكية في معالجتها ٠ و فتحت الطريق لبناء نظرية التنمية المستدامة للإسهام في معالجتها و تفسير حدوثها ٠

٤- لقد أدت أزمة الطاقة في السبعينات إلى الانتباه إلى قضية الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة و تلوث البيئة و زيادة الوعي بما نجم عن ذلك من كوارث طبيعية و أخطار بيئية ٠ و لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلا في الدول الصناعية كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية الناجمة عن استنزاف المواد الأولية و تلوث البيئة ٠

٥- لقد أدت عولمة الاقتصاد و التنامي المطرد في الفلسفة الليبرالية إلى تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات الدولية و إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة ، و تعطيل آليات مراقبة الشركات العابرة الحدود التي يهدف نشاطها لنيل أقصى الأرباح على حساب حياة الجماعات البشرية و لذلك فان هذا التطور يمثل اكبر تحدي للتنمية و تعزيز الفروقات الاجتماعية و مبرر لظهور التنمية المستدامة [ix] ٠

٦- التزايد المنفلت لعدد السكان ، و الذي ترتب عليه نشوء مخاطر الزحف على المساحات الزراعية و زيادة الاستهلاك و طرح النفايات إضافة لزيادة استهلاك الموارد الطبيعية الذي له تأثيرات سيئة على البيئة و التنمية ٠

٧- التوقعات بزيادة الإنتاج ، إذ خمن البنك الدولي عام (١٩٩٢) بان إنتاج الدول النامية سيرتفع بنسبة (٥,٤ ٪) سنويا خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٣٠) ، و في نهاية المدة سيكون حوالي خمسة إضعاف ما عليه الآن ٠اما إنتاج الدول الصناعية فسيرتفع ببطء أكثر لكنه سيتضاعف ثلاث مرات خلال المدة ذاتها ، و سيكون الإنتاج العالمي عام (٢٠٣٠) ، جوالي (٣,٥ ٪) مرة ما عليه اليوم و بقيمة تقريبية تصل إلى (٦٩) تريليون دولار بأسعار (١٩٩٠) ، و بذلك فالحاجة للموارد الطبيعية سترتفع مع ازدياد الإنتاج ، و ستكون النتيجة مرعبة بشأن التلوث البيئي و تلف الموارد فعشرات الملايين من السكان سيصبحون مرضى أو يموتون كل سنة نتيجة العوامل البيئية ، كما إن نقص المياه سيكون مفرطا و الغابات الاستوائية و النباتات الطبيعية ستتناقص تدريجيا [x] ٠

٨- إن مبررات حفظ الأصول الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة تجد تفسيرها في الخسائر الفادحة الناجمة عن تلف رأس المال البيئي ، و عدم وجود بدائل صناعية للموارد الطبيعية [xi] ٠

ثالثا :- خصائص التنمية المستدامة The characterizes of Sustainable Development :-

إن هناك خصائص للتنمية المستدامة يمكن أن نذكر أبرزها [xii]: -

١- الاستمرارية : و هو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه بما يمكننا من إجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد ٠

٢- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية : و تشمل الموارد المتجددة و غير المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ٠

٣- تحقيق التوازن البيئي : و المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية ، و إنتاج الثروات المتجددة ، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة ٠

إن الخصائص المذكورة في أعلاه تستدعي قيام الدولة بدور مهم من خلال تبني عملية تنظيم استخدام الموارد الطبيعية ٠

رابعا :- مؤشرات التنمية المستدامة The Indicators of Sustainable Development

١ - المؤشرات الأساسية [xiii]:-

إن المشكلة الرئيسية التي واجهت العديد من الاقتصاديين و الباحثين هي كيفية تحديد المؤشرات Indicators التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة ٠ حيث تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل يتطابق مع الواقع ، و هذا ما يتيح إمكانية اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة ٠ أما المؤشرات الأكثر دقة و شمولية و قدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة و تسمى عادة بمؤشرات " الضغط و الحالة و الاستجابة " Pressure- state –response Indicators لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية ، التلوث ، انبعاثات الكربون ، و مؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء و المياه و التربة و مؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية ٠

و بحسب ما هو شائع تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه ، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و بيئية و كذلك مؤشرات مؤسسية Institutionalوالتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية ٠ و يمكن توضيح ملخص هذه المؤشرات على النحو الآتي [xiv] :-

جدول (١) مؤشرات التنمية المستدامة

الضغط			
المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
– حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي - نسبة صادرات السلع و الخدمات إلى واردات السلع و الخدمات – حصة الفرد السنوية من استهلاك الطاقة - رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني - معدل البالغين الذين لهم إلمام بالقراءة و الكتابة - نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	- الموارد المتجددة /السكان - استعمال المياه - استعمال الأسمدة	-
الحالة			
المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
الديون / الناتج المحلي الإجمالي	- مؤشر الفقر البشري - السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر - متوسط العمر المتوقع عند الولادة - السكان الذين	- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية - نصيب الفرد من أراضي المحاصيل الدائمة - نسبة التصحر	- عدد أجهزة التلفاز و الراديو لكل ١٠٠٠ نسمة - عدد الصحف لكل ١٠٠٠ نسمة - عدد خطوط الهاتف لكل

	لا سبيل لوصولهم إلى المياه المأمونة - السكان الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بالخدمات الصحية - نسبة السكان في المناطق الحضرية	- مساحات الغابات	١٠٠٠نسمة - عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة - عدد / مشتركي / مستخدمي /الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة
الاستجابة			
المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
ــ	-	-	– الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث و التطوير لكل مليون نسمة

و تم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة ، والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة ٢١ التي أقرت في العام ١٩٩٢ و تمثل خطة عمل الحكومات و المنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم ٠

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة و هي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات و التوجهات Trends في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها

لازالت متباطئة و مترددة ، كما هي معظم دول العالم ٠ و وجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم و متجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة ، و بالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا و دقة لما فيه المصلحة العامة و الابتعاد عن القرارات العشوائية و التي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة و الانتقائية ٠

و تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة ٢١ و هي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم و التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية : المساواة الاجتماعية ، الصحة العامة ، التعليم ، النوع الاجتماعي ، أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، السكن ، الغلاف الجوي ، الأراضي ، البحار و المحيطات و المناطق الساحلية ، المياه العذبة ، التنوع الحيوي ، النقل ، الطاقة ، النفايات الصلبة و الخطرة ، الزراعة ، التكنولوجيا الحيوية ، التصحر و الجفاف ، الغابات ، السياحة البيئية ، التجارة ، القوانين و التشريعات و الأطر المؤسسية

٢- العناصر الجديدة التي تتبناها التنمية المستدامة:-

إن الظهور المتجدد لمفهوم التنمية البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين في إطار منظومة الأمم المتحدة ، قد أعقبه إسهامات جديدة حاولت أن تغني هذا المفهوم من خلال إدخال عنصرين جديدين ، بدأ الاهتمام ينصب حولهما هما :-

العنصر الأول – إدراج منظور (حقوق الإنسان) بما يتضمنه من الحق في التنمية ٠

العنصر الثاني – تطوير فكرة (الحكم الصالح) باعتبارها احد أركان التنمية ٠

و لا ضير من أن نعرج على هذه العناصر و نطلع على مضمونها باعتبارها قد أصبحت احد أهم مكونات (التنمية المستدامة) :-

١- **حقوق الإنسان :-** إن نهج التنمية المستدامة المرتكز على حقوق الإنسان ، يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار البعد الإنساني الذي من شانه أن يدعم و يحقق الاستقرار الاجتماعي ، فالتنمية كما هو معروف فعل مركب عناصرها تتسم بالمفاضلة و التكامل تبتدئ بالإنسان و تنتهي إليه ساعية إلى إحقاق الحق في التنمية حيث الحق في التوزيع العادل لثمار التنمية و الحق في أن يكون الإنسان هو المستهدف من كل عملية التنمية سعيا للارتقاء بمستوى رفاهيته ، و هذا يبرهن أهمية العلاقة بين حقوق الإنسان و التنمية ، و إن هذه العلاقة التبادلية نجدها في المبادئ الأخلاقية و متجسدة في الأطر القانونية و الدستورية للبلدان ، و هي أساسية لرفاه الجميع ، انطلاقا من كون أن هذه الحقوق قائمة على معايير لا تنتهك حرمتها عالميا و لا يمكن التصرف فيها ، و أنواعها تتمثل بالحقوق المدنية و السياسية كالحق في الحياة ، الحرية ، الأمان ، الحق في عدم التعرض على أساس العرق ، اللون ، الجنس ، اللغة ، الدين ، حق التصويت ،

حق المرأة في التمثيل السياسي ن و هناك حقوق قانونية و خاصة قرينة البراءة إلى أن تثبت الإدانة [xv] ، لقد توسعت هذه الحقوق لتشمل أبعادا عدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ٠ إن ضمان إحقاق الحق لحقوق الإنسان يتطلب [xvi] :-

أولا - تغليب سلطة القانون من خلال رصد الانتهاكات ومسائلة الدول ، و كذلك من خلال حماية الحقوق و تعزيزها عبر الأنظمة و التشريعات فضلا عن سياسات و برامج تتبناها الدولة و تدرجها في بنود النظام الاجتماعي المقترح ٠ و بذلك سيوطد النظام حقوق الإنسان عبر أهدافه و برامجه ٠

ثانيا - إعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعي القائم بحيث يتضمن نظام الضمان و التأمينات الاجتماعية و شبكات الأمان الاجتماعي ٠

١- **الحاكمية أو الحوكمة GOVERNANCE:**و هو مصطلح يعبر عن حسن الإدارة ، و عن جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم و المحكوم ، و وجود أدوات المراقبة و المحاسبة و آليات فعالة و سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس ، فالحوكمة هي (أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة) [xvii] ٠ فإذن هي (مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف معينة) [xviii] ٠

إن مفهوم الحاكمية منحاز فعليا لمصلحة تحرير علاقات السوق التي تعتبر من شروط الحكم الصالح و قد ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصادات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول [xix] و مما تجدر الإشارة إليه ، إن مشاركة جميع الناس في اتخاذ القرارات ، حسب الأسس الديمقراطية ، قد لا تكون كافية لتوفير عنصر الحماية و ضمان الاستدامة ٠ و عليه يصبح من الضروري تحديد المضامين المقصودة بشكل دقيق ، فالديمقراطية و الحاكمية السليمة الضامنة لحقوق الإنسان ، عليها أن تضمن أيضا حقوق الأجيال القادمة ، و تتبنى الآلية الصحيحة التي تهيئ انتقال الموارد و الثروات الطبيعية التي يستفيد منها سكان الأرض الحاليون إلى الأجيال القادمة ٠

إن مفهوم التنمية بصورة عامة لا يقر بالانفصال بين الغايات و الوسائل و هو يعطي أهمية كبيرة للمكون الوسائلي فيه أي للأساليب و طرق العمل المعتمدة في وضع استراتيجيات التنمية و تنفيذها ، و بذلك فان فكرة التعاقد الاجتماعي و الشراكة بين الأطراف المعنية بالتنمية في الحكومة أو المجتمع ، و القطاع الخاص و أصحاب الاختصاص و المعرفة من أولى أولوياتها [xx]٠

إن هنالك الكثير من التحفظات التي قد ترد على هذا المفهوم ، منها ما يتعلق بـ : قيد المشروطية السياسية في العلاقات الدولية ، قيد اختلاف المناطق و الفترة المنظورة ، قيد صعوبة قياس درجة الحكم

الصالح ، قيد تعددية الوظائف بالنسبة لمفهوم الحكم الصالح [xxi] ، تضخيم الدور السلبي لعنصر إدارة التنمية في معالجة مشاكل الفقر على الصعيد العالمي ٠٠ الخ ٠

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة عملية تستهدف الربط بين استمرارية عملية التنمية والتطور البيئي في ظل وضع يؤمن متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية , ولذلك فأن انبثاق التنمية المستدامة في الفكر التنموي الحديث يعد بمثابة خطوة نحو تحقيق التفاعل بين التنمية والبيئة٠ولغرض قياس مدى تقدم البلد في عملية التنمية المستدامة يتم اعتماد مؤشرات معينة تتصل بشكل كبير بأربع جوانب أساسية :- الجانب الاقتصادي ، الجانب السياسي ، الجانب المؤسسي ، الجانب البيئي ٠

المبحث الثاني :- التنمية المستدامة في العراق :-

أولا :- واقع الاقتصاد العراقي :-

تأسست الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ معتمدة في مشروعها الاقتصادي على الزراعة بشكلها البدائي وخاصة بعد أن أصبح العراق مندمجا ضمن نظام اقتصادي عالمي كبلد مصدر للحبوب , وفي الثلاثينيات كمصدر للنفط وقد شكل ريع النفط حوالي (٩٤,٣%) من الناتج القومي وأصبح المصدر الأساسي لموازنة ميزانية الدولة في حين بقي القطاع الزراعي لا يتجاوز (٢٩%) كمساهم في هذا الناتج.وقد تعرض العراق في حقبة الثلاثينيات إلى أزمة اقتصادية كانت امتداداً للازمة الاقتصادية العالمية بعد قيام الحرب العالمية الثانية حيث وضع الاقتصاد العراقي في خدمة المجهود الحربي البريطاني مما أدى إلى تدهور إضافي في أوضاعه المالية وتضخم هائل وتلاشت الوفرة المالية وانخفضت عائدات النفط للدولة ٠

و بالرغم من البدايات والوعود المشجعة التي أطلقتها الحكومة العراقية في الربع الأخير من القرن العشرين ، لم تحقق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها إي تأثير مباشر على الناتج القومي، وقد استمرت الحكومة في استخدام الموارد النفطية لإنشاء مشاريع البنية الأساسية بطيئة المردود وتمويل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي حيث بدأت تظهر الآثار السلبية لسياسية الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وذلك لعجزها على خلق الفوائض الاقتصادية.

مع بداية السبعينيات ورغم تأميم ملكية الشركات النفطية الأجنبية والتي تمثل الخطوة السياسية المهمة لم تتغير طبيعة المشروع التنموي العراقي سوى زيادة حجم وتحسن القدرات المالية للدولة والتوسع الكبير والسريع للاستيرادات بواسطة القطاع العام وإقامة المشاريع الإنشائية والصناعية بالمقابل استمرت الضبابية بإستراتيجية تنوع مصادر الدخل القومي رافق هذه العملية زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري حيث حقق العراق زيادة مهمة في التشغيل ونهضة إنمائية كبيرة قدرت

بحوالي (١١,٥%)٠ وخلال هذه المرحلة تزايدت الموارد المالية بشكل كبير بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ونجاح التأميم عام (١٩٧٢), وقد نفذت خطتا تنمية اقتصادية , لتكون هذه الحقبة المرحلة الأهم في مسار تطور الاقتصاد العراقي, والتي أعطته دفعة مهمة في مواجهة متطلبات الاستمرار في ظل الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)[xxii] ، كانت نتيجة هذه الحرب الاستنزافية التي دامت ثماني سنوات, أن خلفت من ورائها عواقب يمكن وصفها بالكارثية على المستوى الاقتصادي والإنساني, فقد تعمقت مشكلة نقص القوى البشرية العاملة من المهارات والتخصصات المختلفة بسبب عسكرة المجتمع وسحب اغلب القوى العاملة إلى القوات المسلحة, كما إن تزايد السكان وتصاعد الهجرة من الريف إلى المدينة أدى إلى ركود القطاع الزراعي, يضاف إلى ذلك ظهور التضخم المستمر الذي بدأ يدب في جسد الاقتصاد العراقي, وكنتيجة لكل ذلك أصبح الاعتماد الواسع على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية أمراً مبرراً, مع الاعتماد الكلي للاقتصاد العراقي على قطاع النفط في إيراداته[xxiii].

بعد نهاية هذه الحرب الاستنزافية في الثامن من آب عام (١٩٨٨), وما كاد العراق واقتصاده أن يتنفس الصعداء حتى دخل العراق في أتون حرب جديدة (غزو الكويت ١٩٩٠) لتكون الضربة القاضية لمسيرة النمو الاقتصادي, بل لكل جوانب الاقتصاد العراقي, لأنها وضعت العراق تحت طائلة قرارات مجلس الأمن الدولي الذي فرض على العراق, وفق القرار (٥) المرقم (٦١١) في (١٩٩٠/٨/٦), حصاراً اقتصادياً جمد كل أرصدته المالية في الخارج, كما جمد صادراته النفطية التي تعد دعامة الاقتصاد العراقي الأساسية , كما منع عنه الاستيراد, هذا في ظل بنى تحتية مدمرة, وموارد بشرية منهكة, بسبب الحروب التي خاضها العراق, لتبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي, فوصل التضخم إلى أعلى درجاته مصحوباً بالبطالة, ليكون اغلب سكان العراق تحت خط الفقر, فضلاً عن انتشار الفساد الإداري, وتزايد المديونية العراقية للخارج حتى وصلت إلى أرقام فلكية ٠

وفي خضم البؤس والحرمان الذي كان يعيشه الشعب العراقي الذي بات مهدداً بآفة المجاعة ووباء المرض في ظل تناقص المواد الغذائية والدوائية في سنوات الحصار, تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (٩٨٦) الذي رسخ برنامج (النفط مقابل الغذاء) و على الرغم من انه أقر في نيسان عام (١٩٩٥) إلا أن تنفيذه لم يبدأ إلا في كانون الأول من عام (١٩٩٦), وتبعه توقيع العراق على مذكرة التفاهم ((مع الأمم المتحدة في ١٩٩٦/٥/٢٠)), التي نظمت بيع العراق للنفط لاستيراد احتياجاته الغذائية والدوائية[xxiv].

والجدول (١) يبين تطور بيع العراق للنفط لتوفير الغذاء والدواء وفق مذكرة التفاهم وشروطها.

جدول (٢) تطوّر الصادرات النفطية العراقية وبيع النفط وفق مذكرة التفاهم

المراحل	قيمة الصادرات أو المبيعات النفطية والمدّة الزمنية	النسبة المخصصة للاحتياجات الإنسانية
المرحلة الأولية- ١٩٩٦	مليارا دولار كل ستة أشهر	ثلثا المبلغ
المرحلة الثانية - ١٩٩٨	(٥،٢) مليار دولار كل ستة أشهر	ثلثا المبلغ
المرحلة الثالثة - ١٩٩٩	رفع السقف الموضوع على الصادرات النفطية العراقية	(٧٥%) من إيرادات صادرات النفط

المصدر : اونراوزلو , تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي , ترجمة: مركز العراق للأبحاث , شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر, بغداد, العراق, ٢٠٠٦، ص٤١.

وفي ربيع (٢٠٠٣) حدث تغيير مهم في التاريخ العراقي, السياسي والاقتصادي, إذ تم تغيير السلطة الحاكمة في العراق عن طريق احتلال العراق من قبل قوى أجنبية في إطار قانوني, وفي مسيرة هذه القوات نحو بغداد كان لابد من أن تشق طريقاً لها, لتدمر ما تبقى في العراق رغم ضآلته, ولتضيف إلى مشاكل العراق السابقة مشاكل أخرى, تمثلت بعدم استقرار الأمن, وفتح الحدود أمام كل البضائع دون أي عوائق ليزداد حال الاقتصاد العراقي بؤساً. الأمر الذي أسهم بشكل واضح في عرقلة غالبية الأهداف التنموية و التي تطمح حتما للنهوض بواقع الإنسان العراقي ٠

ثانيا :-التأثيرات المختلفة في التنمية المستدامة في العراق :-

١- مشكلة المياه : تعتبر ندرة مصادر المياه من أهم المشاكل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية و البشرية في عموم الدول العربية و منها العراق ، حيث انعكست هذه المشكلة بصورة التناقص المستمر في متوسط نصيب الفرد منه ، و مما يزيد من حدة هذه المشكلة هو تزايد معدلات النمو السكاني ، و اتساع رقعة المناطق القاحلة و شبه القاحلة ، و قلة معدلات هطول الأمطار ، بالإضافة إلى الاعتماد في مصادر المياه على انهار تنبع من خارج العراق ، و مما يزيد من تفاقم المشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي و الصناعي الملوثة المجاري المائية ، إلى جانب تدني كفاءة استعمالات المياه خاصة في قطاع الزراعة و الذي يستأثر بنسبة كبيرة من الطلب على المياه ٠ إن العراق يعاني من تفاقم مشكلتي ندرة المياه و الصرف الصحي بسبب ما تعرضت له البنية التحتية من تآكل أو هدم و تخريب نتيجة الحروب المتتالية و العقوبات الاقتصادية ٠ و مما يدل على ذلك هوان نسبة السكان الذين لديهم فرصة مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن قد قدرت بحوالي ٨٣,٣ ٪ من مجموع السكان في

عام ٢٠٠٠ , بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٨١,٣ ٪ عام ٢٠٠٧، كما أن إحدى معايير " الفقر البشري " تشير إلى أن ما نسبته ١٥,٨ ٪ من السكان لا يحصلون على مصدر مياه صالحة للشرب [xxv] ، و هذه النسبة على الرغم من ضالتها إلا أنها تشكل بحد ذاتها خطرا يهدد متطلبات البيئة الآمنة التي من الممكن أن يحيا فيها الإنسان العراقي ٠ و يمكن الاستدلال على هذا الواقع المتردي من خلال تتبع نصيب الفرد من الماء في العراق خلال سنوات متفرقة في الجدول التالي :-

جدول (٣) كمية الماء المنتج والمستهلك ونصيب الفرد من الماء المستهلك للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٥

السنوات	كمية الماء الخام المنتجة (مليون م ٣)	كمية الماء الخام المستهلك (مليون م ٣)	عدد السكان	نصيب الفرد من الماء المستهلك (م ٣)
١٩٨٠	٢٢٨	١٦٣	١٣٢٣٨٠٠٠	١٢,٣
١٩٨٥	٣٠٨	٣٠٨	١٥٥٨٥٠٠٠	١٩,٨
١٩٩٠	١٤٤	١٤٢	١٧٨٩٠٠٠٠	٧,٩
١٩٩٥	١٥٠	١٣٦	١٧٣٢٤٧٠٠	٧,٨
٢٠٠٠	١١٤	١٠٤	٢٠٩٣٧٤٦٨	٥
٢٠٠١	١٦٣	١٥٤	٢١٥٦٢٤٩٤	٧,١
٢٠٠٢	٢٧٠	٢٦١	٢٢٢٠٧٨٦٤	١١,٧
٢٠٠٣	١٨٨	١٧٩	٢٢٨٧٣٥٨٩	٧,٨
٢٠٠٤	٢٦٩	٢٦٢	٢٣٥٥٩٦٦٩	١١,١
٢٠٠٥	٥١٠	١٣٩	٢٤٢٦٦١٧٢	٥,٧

الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات في السنوات من (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)

٢- مشاكل مياه الصرف الصحي : يواجه العراق كبقية الدول العربية صعوبة كبيرة و مستمرة في توفير صرف صحي مناسب لسكانه , و ذلك نتيجة الزيادة السكانية و عدم توافر الاستثمارات لتنفيذ مشروعات التوسع و التجديد في هذا المجال ٠ إلى جانب ارتفاع كلفة هذه الاستثمارات لبناء المشاريع اللازمة ، حيث لم يستطع القطاع الحكومي و لسنوات عدة مضت من تحقيق نجاحات ملموسة في هذا المجال . لقد كان العراق يتمتع بتوفر صرف صحي محسن تقدر نسبته بحوالي ٩٢,٢ ٪ من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٠ ، إلا أن هذه النسبة انخفضت حيث قدرت في عام ٢٠٠٧ بـ ٨٣ ,٧ ٪ [xxvi] ،

علما أن هذا الوضع اخذ يزداد سوءا في السنوات التي تلت هذا العام ٠ و قد رافق ذلك عدم وجود تطور يذكر في هذه الخدمة في كل من الحضر و الريف لحد الآن و ذلك للأسباب التي تم ذكرها آنفا ٠

٣- تزايد التصحر : تتسم الأوضاع البيئية في عموم الوطن العربي و منها العراق بانتشار التصحر ، فقد بلغت نسبة الأراضي الصحراوية في العراق حوالي (٣٩,٢ ٪) مقارنة ببقية أقسام سطح العراق (كما هو مبين في الجدول (٤)) ، أن من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء اتساع هذه الظاهرة في العراق يمكن حصرها بالاتي [xxvii] : الاستغلال الباهظ للموارد الطبيعية و تدمير الغابات بالتقطيع الذي لا تعوضه عمليات التشجير و حرائق الغابات و الرعي الجائر في مناطق المراعي و تربية الحيوانات و تعرض الأراضي الزراعية المطرية للتعرية لقصور أعمال صيانة التربة وحمايتها من التدهور و فقد الخصوبة ٠ و يمكن أن نضيف إلى ما سبق عمليات تجفيف الاهوار التي شهدتها مناطق جنوب العراق ، و تدمير الأراضي الزراعية بفعل العمليات العسكرية المتعاقبة ، كل ذلك أبان النظام البائد الذي حكم العراق في الربع الأخير من القرن العشرين ،و الأسباب السابقة تعاظمت بفعل عمليات التهجير القسري للسكان خصوصا في المناطق الزراعية و عمليات الإرهاب و التدمير أبان الاحتلال العسكري للعراق في أوائل القرن الحادي و العشرين ٠

عموما فان الأوضاع البيئية في العراق قد اتسمت بالاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية و تدهور الأراضي الزراعية و تعرض المنطقة لظروف مناخية غير مواتية و تراجع معدلات هطول الأمطار و سيادة الرياح القوية و زحف الكثبان الرملية من المناطق الصحراوية ، حيث يشهد العراق عواصف رملية متتالية و بشكل متواصل منذ السنوات الأولى للألفية الثانية ، بالإضافة لما سبق لم يتم اعتماد الأساليب الزراعية الملائمة ، كل ذلك قد أدى إلى الإضرار بموائل التنوع البيولوجي و زيادة نسبة الأحياء المهددة بالانقراض ٠

جدول (٤) أقسام سطح العراق

التفاصيل	نسبة مئوية	المساحة (كم ٢)
السهول(بضمنها الاهوار والبحيرات)	٣٠,٢	١٣٢٥٠٠
الأراضي المتموجة	٩,٦	٤٢٠٠٠
الجبال	٢١	٩٢٠٠٠
الصحارى	٣٩,٢	١٦٨٥٥٢
المجموع	١٠٠	٤٣٥٠٥٢

المديرية العامة للمساحة

٤- الحضرنة و انتشار الوحدات السكنية العشوائية : لقد تسارعت الحضرنة و انتشار الوحدات السكانية العشوائية و ارتفاع معدلات البطالة و زيادة معدلات الفقر ٠٠٠٠٠الخ في العراق ، الأمر الذي أدى إلى النزوح المتواصل من الريف إلى المدن سعيا وراء فرص العمل و تحسين الأحوال المعيشية , و يمتد تأثير الحضرنة السريعة إلى انتشار السكن العشوائي و التعدي على المناطق الزراعية الخصبة لسد احتياجات السكان ٠ إن هذا الانتشار السريع قد رافقه قصور خدمات جمع القمامة و التخلص منها بوسائل سليمة بيئيا و يرجع ذلك لعدم توافر التمويل و قصور الموارد البشرية و المعدات و عدم فاعلية و سائل الفرز و إعادة التدوير و صعوبة توفر مناطق الطمر الصحي في مواقع قريبة من المدن ٠

٥- التلوث البيئي الناجم عن الإنتاج النفطي :- إن الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال الربع الأخير من القرن العشرين و أوائل القرن الذي تلاه، قد جعلت منه اقتصادا يعمل في زاوية ضيقة أساسها الاعتماد المطلق على الإنتاج النفطي ، حيث أن ما مر به العراق من حروب و حصار اقتصادي و تدمير في البنى التحتية و أعمال تخريبية و اضطرابات سياسية ، قد أسهم بشكل فاعل في تعطيل و تراجع العديد من الصناعات التي لو أتيح لها أن تنمو لأسهمت بشكل بسيط في تقليل الاعتماد على الإنتاج النفطي ، فالقرارات الاقتصادية في العراق شأنها شأن أي مجال آخر بقيت رهينة بالواقع المتوتر ٠لذا فقد بقي الاعتماد مطلقا على ذلك المورد الذي أغدق به الله سبحانه و تعالى على هذه البقعة من الأرض ٠

لكن رغم التأثير الايجابي الهائل للنفط في تنمية الدول المصدرة له بصورة عامة و في تسيير الحياة الاقتصادية في العراق بصورة خاصة ، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية غير المباشرة التي تنجم عنه ، فعلى الرغم من إن العوائد النفطية قد تدفع باتجاه زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المصدرة له ، إلا أن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري حيث أن المواد و السلع الأولية لازالت تشكل النسبة الكبيرة من إيرادات هذه الدول٠

و طبقا لما سبق فان زيادة الإنتاج النفطي و زيادة الكميات المصدرة منه يعني استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية و الطبيعية ٠ و من اجل الحصول على نقد أجنبي و عائد صادرات مرتفع فقد ازداد إنتاج النفط ، الأمر الذي يعني إلحاق ضرر في قاعدة الموارد البيئية كونه سلعة غير قابلة للتجديد٠

بالإضافة إلى استنزاف هذا المورد غير المتجدد هناك آثارا بيئية مترتبة على إنتاج النفط تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط و التخلص من الغاز المصاحب ، ومنع تسرب النفط و الغاز من الأنابيب أو الخزانات و تساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء و الماء حيث تنبعث بعض الغازات الملوثة مثل أول و ثاني اوكسيد الكربون و اكاسيد الكبريت و النتروجين [xxviii] ٠ و في إطار الاقتصاد

العراقي ، إضافة لما سبق ، فأن المخلفات الناجمة عن حرق الآبار النفطية بفعل العمليات العسكرية و التخريبية ، قد أسهمت بشكل فاعل في تدمير البيئة و تلويثها ٠

٦- الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي :- إن الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي تقدر وفقا لستة عناصر بيئية رئيسية (الماء ، الهواء ، التربة ، التنوع البيولوجي ، المخلفات ، المناطق الساحلية) * ، إن هذه الكلفة تحتسب (عادة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني ، و بالتالي فان ارتفاعها يشكل عبئا يثقل كاهل الاقتصاد الوطني ٠ إن أي تدهور في واحد أو أكثر من العناصر الستة المذكورة آنفا ، يعني ارتفاع في الكلفة الاقتصادية لهذا التدهور يتحملها الاقتصاد المعني ٠ و بما لا يقبل الشك إن العناصر الستة بمجملها تعاني تدهورا ملحوظا في بيئة الاقتصاد العراقي و هذه الحقيقة يدعمها واقع هذا الاقتصاد ، و بالتالي فان العبء الذي يتحمله الاقتصاد العراقي من جراء ارتفاع الكلفة الاقتصادية لهذا التدهور تعد مرتفعة جدا ، مما يشكل عبئا اقتصاديا تتحمله الأجيال الحالية و المستقبلية في المجتمع العراقي ٠

٧- الحروب : تعد الحروب التي عانى منها العراق خلال العقدين الماضيين و تدهور الأوضاع الأمنية و انتشار العمليات الإرهابية و تهجير السكان بفعل هذه العمليات ، من الأسباب الرئيسة لتدهور الأوضاع البيئية و المعيشية ٠

فقد أفرزت هذه الحروب مجموعة ضخمة من المشكلات التي هددت و لازالت تهدد مستقبل المجتمع العراقي ابتدءا من الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨) و حرب الخليج الثانية و ما ترتب عليها من فرض عقوبات اقتصادية على العراق (١٩٩١ - ٢٠٠٣) ، و حرب الخليج الأخيرة و ما ترتب عليها من احتلال عسكري (٢٠٠٣)تبعه خراب و دمار لحق بكل مفاصل الحياة ٠ لقد ترتب على هذه الحروب أضرار بغاية الخطورة نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر :-

- تلوث البيئة العراقية بمخلفات الحروب ، و مثالها التلوث الإشعاعي الناجم عن ذخائر اليورانيوم و حاويات المواد المشعة التي نهبت و تم التعامل معها عشوائيا ، الذخائر غير المنفجرة و الألغام و الأسلحة المحطمة و الملوثات الكيميائية ، كلها كانت بمثابة خطر كبير يهدد حياة المواطنين و البيئة التي يعيشون فيها ٠

- تفجير أنابيب النفط التي تسببت بتلويث البيئة ، و خراب الاقتصاد العراقي ، و خسائر بمليارات الدولارات كان بالإمكان استخدامها لتمويل المتطلبات التنموية في العراق ٠
- ضعف قدرة الإنسان العراقي و تراجع الحافز لديه على استثمار الموارد٠
- الهجرة العشوائية للسكان بسبب أخطار الحروب و ما تمخض عنها من مشاكل عدم الاستقرار٠
- تلوث مياه الشرب و انتشار الأغذية غير الصحية التي تعاني أصلا من نقص شديد ٠

- انتشار العديد من الأمراض الخطرة و ازدياد معدلات الوفيات لهذا السبب ٠
- إهمال الأراضي الصالحة للزراعة بفعل عمليات التهجير و الحرق و القطع و تدميرها بفعل العمليات العسكرية و الإرهابية

٨- السياسات الاقتصادية و هدر الموارد:- إن اقتصاد العراق شأنه شأن الاقتصادات الأخرى و برغم الظروف السياسية و الأمنية و الاقتصادية غير المواتية التي أحاطت و تحيط به , كان و لا يزال يعتمد سياسات اقتصادية غايتها تعظيم كفاءة الاستخدام و الحد من الهدر في الموارد , و ذلك ضمن إطار عدم زيادة الأعباء على أبناء المجتمع العراقي و تحديدا ذوي الدخل المحدود ٠ و يمثل الدعم غير الموجه في كثير من الأحيان أحد أبرز العوامل التي تقف وراء هدر الموارد و سرعة استنفاذها . فعلى سبيل المثال تأمين الموارد المالية بغية إعادة البنية التحتية التي دمرتها الحروب , لم يترتب عليه في كثير من الأحيان تحقيق الأهداف المرجوة بفعل الإسراف الناجم عن الفساد الإداري ٠ في حين أن السياسات الاقتصادية التي حاولت أن تتبناها الحكومات العراقية المتعاقبة لم تضع حدا أو حلولا جذرية لهذه المشكلة , الأمر الذي يعني في النهاية زيادة معدلات الهدر في الموارد المادية و البشرية في العراق

٩- عدم فاعلية دور المجتمع المدني :- تعتبر الشراكة مع المجتمع المدني من الأمور الأساسية التي تسهم في تدعيم عملية التنمية المستدامة ، و ذلك نظرا لتزايد الضغوط التضخمية و تسارع معدلات استهلاك الموارد الطبيعية ، مما يستدعي تنمية الوعي العام و تعزيز المشاركة الشعبية وذلك لضمان استجابة المجتمع و تعاونه في حل المشاكل البيئية و الاقتصادية ٠ إن مشاركة المجتمع المدني العراقي (و كما هو معروف) في صنع عموم القرارات و لاسيما البيئية و الاقتصادية (موضوع بحثنا) لا زالت تحظى بأولوية متدنية ، و تقتصر مشاركة المجتمع المدني على عرض آراء و مطالب المواطنين من حين إلى آخر ٠ و يتضاءل دور المجتمع في صنع القرارات و التأثير القوي ، و يبقى مقتصرا لصالح المجموعات ذات النفوذ و المصالح الخاصة ٠ كما إن مشاركة المجتمع المدني لازالت غير ذي أهمية و مقيدة في المناطق الريفية ، مما يؤدي إلى إضعاف مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار٠ لذا فان الحقيقة الواضحة للعيان هي تدني دور منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في التنمية والتطوير.

١٠- عدم تبني سياسات جادة لمحاربة الفقر و الحد منه :- أن الذي حصل بالفعل هو تعميق هذه الظاهرة في المجتمع العراقي و ارتفاع نسبة الفقر نتيجة ألإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان إذ إن هذه الحاجات كانت قابله للزيادة وخاضعة للتطور مع تطور المجتمع وموارده وبالنتيجة تفاوتت و تعددت الحاجات وهو ما انعكس في قياس الفقر وتحديد خطوطه.إن العراق بالرغم من غناه ، إلا أن ثروته كانت و بصورة مستمرة عرضة للسرقة و للضياع بفعل الأطماع التي أحاطت

به سواء من داخله أو خارجه ٠ الأمر الذي تجلى بتدني الدخل فيه مقارنة بالدول النفطية الأخرى ، خصوصا المجاورة له ٠ لقد وفر المسح الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة لعام ٢٠٠٨ ، قاعدة بيانات تفصيلية تسمح بتحديد من هم الفقراء في العراق و هم يمثلون ٢٣ ٪ من السكان ، و إن المؤشرات المتوفرة تعكس انتشار الفقر في الريف ، و إن الظروف الاجتماعية السائدة في العراق في الوقت الحالي تنذر بدفع المزيد نحو هاوية الفقر، و زيادة التفاوت في توزيع الدخول الذي يبرزه (معامل جيني Gini Coefficient)* إلى تفاوت الدخل الكلي العائد على أغنى و أفقر المجموعات في المجتمع ٠ حيث اتضح إن أفقر ٢٠٪ من الأسر يتلقوا أقل من ٧ ٪ من إجمالي دخل الأسر العراقية في حين يتلقى ٢٠ ٪ ما نسبته ٤٤ ٪ من الدخل أو ٦ إضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة ٠[xxix] من ناحية أخرى ، فان من الدلائل التي تشير إلى تزايد نسبة الفقراء العراق هي تزايد نسبة البطالة ,فقد أصبح أكثر من نصف شباب العراق عاطلين عن العمل , حيث يأتي العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط و بنسبة بطالة عالية من حجم قوة العمل تقدر بحوالي (٣١ ٪) بطالة مؤقتة و نحو (٤٣ ٪) بطالة مقنعة ,إلى جانب ارتفاع نسبة النساء العاطلات عن العمل في العراق .إن تنامي هذه المشكلة في الاقتصاد العراقي تمثل انعكاس لاختلال هيكلي ينبغي معالجته على مستوى الاقتصاد الكلي ، و ليس من خلال اعتماد أساليب لا تلبث أن تزول [xxx]٠

١١- تفشي ظاهرة البطالة[xxxi] : إن من ابرز ما تمتاز به سوق العمل العراقية ، الارتفاع المستمر في وتائر نمو العرض من العمالة ، بالمقابل هناك تباطؤ واضح في نمو الطلب على العمالة ناتج عن عوامل عدة منها ضعف معدلات الاستثمار و من ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل و تواضع مستويات الإنتاج و كفاءة الإدارة ، مما ترتب عليه استفحال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب الخريجين و غيرهم ٠ إن غالبية الإحصائيات تشير أن الأفراد العاطلين عن العمل في العراق هم من الفئة العمرية (١٥-٢٩) , ثم تقل هذه النسبة تدريجيا في الفئات العمرية اللاحقة ٠

إن البطالة التي انتشرت في جسد الاقتصاد العراقي أخذت في الواقع أنواع متعددة , إلا أن معظمها كانت (بطالة هيكلية), و هي أشد حدة من الأنواع الأخرى , وقد امتدت لمدة زمنية أطول , وكما هو معروف فان هذا النوع ينتج أساسا بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية و عدم انتظام أسواق العمل و ضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي وهذه الأسباب شكلت بمجموعها واقع البطالة في الاقتصاد العراقي, إن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء البطالة في غالبية الدول العربية ومنها العراق من حيث نشأتها هي إنها كانت نتيجة مخاض لاقتصادات تعاني من اختلالات هيكلية (و التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن سمات الاقتصاد العراقي) ، و التي أدت إلى أن يكون الاقتصاد العراقي ريعيا يعتمد على استخراج و تصدير

سلعة طبيعية إستراتيجية واحدة (النفط) و التي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية و لسنوات متلاحقة ، و قد تركت هذه الحالة آثارا سلبية على الاقتصاد المحلي ، و لم يعد القطاع العام مؤهلا و كافيا لاستيعاب قوة العمل الجديدة ، خاصة من الخريجين الجدد ، بالإضافة إلى ما رافق ذلك من تراجع في القوة الشرائية للنقود ، و تضخم مفرط ، لم يشهده الاقتصاد العراقي سابقا ، لذلك بدأت تطفو على السطح مشكلة البطالة ، و ما ارتبط بها من محاولة البحث عن مصادر للعمل و الدخل خارج القطر ٠

من جانب آخر يمكن القول إن استمرارية معدلات النمو السكاني بالتزايد * ، و عودة عدد من المهاجرين خارج العراق بفعل التغير السياسي الذي حصل في الآونة الأخيرة ، قد أسهم في تدعيم مشكلة (البطالة) في العراق ، و ذلك لان المجتمعات السكانية الكبيرة ستتحمل أعباء الشرائح غير النشطة اقتصاديا ، كالأطفال و كبار السن ٠ حيث يتباطأ نمو مثل هذه المجتمعات مقارنة بنمو أسرع يتحقق في مجتمعات أخرى يقل فيها عدد المعالين ، و يزيد فيها عدد العاملين ، و تتميز هذه المجتمعات بقدرة أفضل لممارسة خياراتهم البشرية في مجالات العمل و مستويات المعيشة و نوعية الحياة ٠

١٢- تباطؤ الحركة التعليمية :- لا تخفى العلاقة الوثيقة بين التعليم و التنمية المستدامة باعتبار الأول مؤشر مهم بالنسبة للثانية حيث إن انخفاض التعليم يترتب عليه انخفاض مستويات التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات الأمية. و هما سببان لانخفاض الدخول ، لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف[xxxii].

إن الخروج من حلقة الفقر يكمن في مسالة تدارك الوقت وحسن استثماره، وحسن الاستثمار يكمن في التعليم والتدريب الذي يعطي المهارة ومن ثم الدخل الأفضل كل بمقدرته وكفاءته. والتعليم هو الأداة الرئيسية لتطوير رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته، مما يعكس زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة[xxxiii]. باعتبار إن التعليم هو الوقاية من الفقر الاقتصادي.

لقد كان العراق يتبنى نظاما تربويا يعد الأفضل على مستوى الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٠ ، إلا انه بعد ذلك تراجع النظام التربوي إلى الحد الذي صنف فيه هذا النظام ضمن المجموعة الأدنى في الشرق الاوسط٠

جدول (٥) بعض المؤشرات التعليمية في العراق لسنوات متفرقة

نسبة مئوية

عدد سنوات التعليم الإلزامي	معدلات الأمية بين الكبار (١٥- ٢٤) سنة				صافي نسبة القيد في التعليم لابتدائي				المرحلة الثانوية			
٦	١٩٨٠	١٩٩٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧
	٥٢	٢٧,٦	٤٧	٢٧	٩٠,١	٨٣,٩	٧٠	٧٩	٥٠,٥	٤٠,٧٥	٥٠,٥	٥٠

المصدر: احتسبت من :-

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص٢٥٧-٢٥٨.
- العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ , وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي و بيت الحكمة , المطابع المركزية ، العراق , ٢٠٠٩ , ص ١٢٣- ١٢٦

ويوضح الجدول(٥)انه في العراق قد ازدادت الفجوة في مرحلة التعليم الابتدائي [xxxiv]. ولابد من التأكيد على إن رفع مستوى التعليم بين البالغين يقلل من احتمالية عمل الأطفال ويزيد من احتمالية ذهابهم إلى المدرسة وذلك لان تعلم الآباء يساعد الأبناء في الاستمرار والنجاح في الدراسة[xxxv].

و على مستوى التعليمين الابتدائي و الثانوي لازال هناك أعداد لا يستهان بها من المتسربين ، وبالرغم من تضاعف أعداد الطلاب المسجلين ، لا تظهر المؤشرات تحسنا في معدلات القيد في مرحلة التعليم الثانوي في العراق. أما على مستوى التعليم العالي فيلاحظ انخفاض نسبة الالتحاق في مجالات العلوم التكنولوجية وارتفاعها في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فعلى الرغم من ضخامة الإنفاق على التعليم إلا انه في المقابل لم تكن المخرجات تلبي احتياجات السوق من حيث التخصصات والكفاءة العلمية (التقنية العالية) وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة لمخرجات التعليم العالي مستقبلاً بسبب ضعف نوعية التعليم. والتي تزداد حدتها يوماً بعد يوم في دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية وهذا ما يعزز عدم الرغبة في التعليم.

إن من أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق اليوم هي تدني معدلات الالتحاق و تدهور نوعية التعليم معبرا عنه بارتفاع معدلات الرسوب ، بقاء الفجوة في التعليم بين النساء و الرجال و التسرب من الدراسة بالنسبة للنساء لاسيما في بعض المحافظات ، تباين مستويات التعليم بين محافظات القطر ، ارتفاع تكلفة التعليم ، انعكاس عدم الاستقرار الأمني و الاقتصادي على الواقع التعليمي ٠

إن مشاكل قطاع التعليم في العراق يمكن الاستدلال عليها من خلال انخفاض مؤشر (صافي الالتحاق في التعليم للإناث مقارنة بالذكور) ، حيث أخذ هذا المؤشر بالانخفاض بالانتقال من المستويات الابتدائية إلى المراحل الدراسية الثانوية ، فقد بلغ صافي نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي (٨٠,٤ ٪) في عام ٢٠٠٦ ، و شكلت نسبة التحاق البنات إلى البنين (٠,٨٨ ٪) ، في حين انخفضت نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي إلى (٣٤,٣ ٪) ، و شكلت نسبة الالتحاق تلك إلى البنين (٧٥ ٪) [xxxvi] ٠ و بعد أن كان المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي (٩٠,٨ ٪) في عام ١٩٩٠ ، انخفض إلى (٨٦ ٪) في عام ٢٠٠٦ ، كما انخفض معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأفراد بعمر (١٥ – ٢٤) سنة إلى (٧٤ ٪) في عام ٢٠٠٦ ، بعد أن كانت هذه النسبة (٧٨,٦) في عام ١٩٩٠ [xxxvii] ٠

إن الواقع (المخيف) لحركة التعليم في العراق يتمثل باستمرارية وجود المدارس المبنية من الطين حتى وقتنا الحاضر **!!!** و التي بلغ عددها (٧٩١) مدرسة حتى العام الدراسي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) [xxxviii] توزعت على مختلف محافظات العراق * ٠

إن مستويات التراجع السابقة تمثل (حجر عثرة) في طريق تحقيق الأهداف المطلوبة ، خصوصا إن أدلة التعليم في العراق قد كشفت ضعف استجابة النظام التربوي للتحديات و عدم قدرته على تجاوز مشكلاته و تحقيق غاياته الأساسية ، و ذلك بفعل عوامل عدة منها تردي الوضع الأمني ، و عدم كفاية البنية التحتية و تراجع الإنفاق العام و انخفاض مشاركة القطاع الخاص

١٣- تدني مستوى الخدمات الصحية :- لقد شهد هذا الجانب تراجعا ملحوظا ، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال متابعة الأوضاع الصحية في العراق ، التي استمر ترديها منذ عقد التسعينات في القرن الماضي ، و لحد الآن ، و هذا بدوره أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة من

(٦٥) سنة في عام ١٩٨٧ إلى (٥٨,٢) سنة في عام ٢٠٠٦ ، و هذا المعدل إذا ما قورن ببعض الدول النامية و تحديدا العربية يعد منخفضا ، و الجدول أدناه يبين بعض المؤشرات الصحية في العراق حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين ٠

جدول (٦) مؤشرات الحالة الصحية في العراق

المؤشر	قيمته
العمر المتوقع عند الولادة	٥٨,٢سنة
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف ولادة حية)	٣٥
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف ولادة حية)	٤١
معدل وفيات البالغين (لكل ألف نسمة)	١,٨٣
معدل الوفيات الخام (لكل ألف نسمة) لجميع الأسباب	٤,٩٨
نسبة وفيات الأمهات (لكل مئة ألف ولادة حية)	٨٤

المصدر : العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ , وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي و بيت الحكمة , المطابع المركزية ، العراق , ٢٠٠٩ , ص ٤٩ ٠

إن الأرقام السابقة لا تعكس تقدما إذا ما تم مقارنتها ببعض الدول النامية ، مما يعني إن الفرد العراقي لا زال يفتقر إلى الخدمات الصحية المقدمة إليه كما و نوعا ، و لعل الأسباب التي تقف وراء ذلك تكاد تكون معروفة ، منها الحروب و ما ترتب عليه من حصار اقتصادي ، و انتشار الأمراض و الأوبئة الناجمة عنهما ، بالإضافة إلى هجرة الأطباء المتخصصين إلى الخارج بفعل التهديدات الأمنية التي يعيشها البلد ٠٠٠٠الخ ٠

١٤- تدني أعداد المستفيدين من الاتصالات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات :-

لا يخفى بأنه بعد نيسان / ابريل ٢٠٠٣ ، أصبح استخدام أجهزة الاستقبال الفضائية ، و الهاتف النقال ، و التعامل مع شبكة الانترنت غير مقيد ، بعد أن كان التعامل بهذه التقنيات محظورا قبل هذا التاريخ ٠ إلا انه و بالرغم من حرية الاستخدام المتاحة ، إلا أن نسبة المستفيدين منها على مستوى البلد لا تكاد ترقى لتلك المسجلة في غالبية دول العالم ، و لعل الأسباب التي تقف وراء ذلك هو ارتفاع التكاليف بالنسبة لشرائح تعد فقيرة لحد الآن ، أو لرداءة الخدمة المقدمة في بعض الأحيان ، لكن الأمر كواقع يبقى أفضل بكثير لما قبل التاريخ المذكور ، و يمكن أن نستدل على ذلك من الجدول الآتي :-

جدول (٧) مؤشرات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات لسنتي (١٩٩٠ و ٢٠٠٧)

المؤشر	١٩٩٠	٢٠٠٧
عدد خطوط الهاتف الثابت (لكل ١٠٠ شخص)	٥,٦	٥,١
عدد خطوط الهاتف النقال (لكل ١٠٠ شخص)	صفر	٣٩,١
نسبة الأسر التي تمتلك حاسبة شخصية	%٣,٩	%٥,١
نسبة مستخدمي الانترنت (لكل ١٠٠ شخص)	صفر	% ١١,٣

المصدر : أعداد متفرقة من تقارير مديرية الإحصاء و النقل و الاتصالات ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات ٠

المبحث الثالث ـ تحديات التنمية المستدامة في العراق :-

بعد سقوط النظام السابق الذي حكم العراق لفترة طويلة ، أصبحت معالجة المسألة الاقتصادية والتنموية ووضع خطط إستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط في صنع القرار الاقتصادي ، وهذا يستدعي تحديد ابرز التحديات التي تواجه هذه الإستراتيجية، و التي تتمثل في هيمنة القطاع النفطي الريعي كمصدر أساسي لتمويل الخطط التنموية في العراق ، و استفحال ظاهرة التضخم الشديد ،و مأزق الديون الخارجية ، وهيمنة القرارات الاقتصادية غير المدروسة (في كثير من الأحيان) ٠٠٠٠الخ ، كل ذلك أدى إلى إثقال كاهل ميزانية الدولة بأعباء كبيرة ٠ هذا بالإضافة إلى مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التي أصبحت و بما لا يقبل الشك تهدد بشكل خطير مشاريع التنمية البشرية والمستدامة في العراق٠

إن التخطيط العقلاني لأي توجه تنموي في العراق يجب إن يبدأ من الدراسة المسبقة و المعمقة للواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي لهذا البلد ، كما يتطلب هذا الأمر النظر إلى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية، وقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطة . على اعتبار إن ذلك سيكون بمثابة الركن الأساس لتحقيق قدر مقبول من النجاح التنموي ، وفق رؤية تعبر عن القواسم المشتركة لمصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في البلد ، خصوصا تلك التي يهمها تحقيق عملية التطوير التنموي الشامل ، الأمر الذي يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية، تظهر من خلالها أهمية دور المواطن العراقي في صنع القرار . كون مصالح

ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في تقرير السياسة العامة والقرار الاقتصادي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط من شأنه درء مخاطر المعوقات التي تعرقل العملية التنموية برمتها ٠ خصوصا و إن المعوقات و التحديات (التي تم التطرق لها سابقا) لا يمكن استبعادها في حالة الاقتصاد العراقي ، و التي من أبرزها :-

أولا - التحديات لسياسية :-

١- إن معضلات الواقع السياسي و الأمني و الاحتلال العسكري ، لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الأخرى ، و ما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات إصلاحية للاقتصاد العراقي ٠

٢- الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق ، و عدم نضوج القرار السياسي ، الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيدا عن قضايا التحزب و الديكتاتورية و حب الذات

٣- عدم الاستقرار الامني في العراق ، و هذا بحد بذاته يمثل احد أهم التحديات الأساسية للتنمية المستدامة في العراق.

٤- الفساد الإداري والمالي وضعف الإصلاح الإداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.

٥- عدم اكتمال مؤسسات الدولة الأمنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة٠

ثانيا- التحديات الاقتصادية :-

١- إن السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي و المتأتية من استحواذ القطاع النفطي على الحصة الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي ، و هذه الحقيقة تعد أمرا بديهيا يعكس واقع هذا الاقتصاد حتى بالنسبة لعموم الناس من غير المختصين

٢- انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية إضافة إلى تأخر وضعف الصناعات الزراعية.

٣- الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد٠ إضافة إلى تفكك و انهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد٠

٤- غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام.

٥- هدر استخدام الكفاءات التقنية البشرية العراقية .

٦- البطالة بكل إشكالها حيث تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن وبناء سلوكه السياسي والأخلاقي .

٧- انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي ٠

٨- ضعف مستوى المعيشة لأغلبية السكان وتفكك الفئات الوسطى من المجتمع و انخفاض نصيب الفرد الواحد سنويا من الدخل القومي . حيث أكدت أحدث التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بان أكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر٠

١٠- عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية ما يتسبب في عدم تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.

١١- ضعف التراكمات الرأسمالية وعدم التفاعل المتبادل مع الاقتصاد الدولي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.

١٢- تخلف وضعف الحلقات الأساسية للصناعات الحديثة وبدائية الإنتاج الزراعي ٠

١٣- عدم تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية.

١٤- لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين توسعا في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي أفضى تلقائيا إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار و بالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل هائل و تراجعت قيمة الدينار العراقي أمام أسعار الصرف الأجنبي ، وقد تجاوزت معدلات التضخم حدودها الطبيعية لتتجاوز الـ (٥٠ ٪) ، ليكتسح شبح الفقر شرائح أساسية في المجتمع العراقي خاصة أصحاب الدخل الثابت ، و هذه الحقيقة تتضح خطورتها أكثر خصوصا إذا ما علمنا إن (العائلة العراقية تنفق (٨٠ ٪) من دخلها على الغذاء مقارنة بـ (٢٠ ٪) في الدول المتقدمة)[xxxix] ٠ الأمر الذي أفضى في النهاية إلى شيوع حالة الفقر ، ترهل القطاع العام و تحييد دور القطاع الخاص ، زيادة

الأعباء المالية على ميزانية الدولة ، تردي الخدمات المقدمة للإفراد و خاصة الخدمات الصحية و خدمات الصرف الصحي ٠٠٠٠ الخ ٠

١٥- المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات و التدابير الاقتصادية القديمة الخاطئة ، و ما صاحبها من ظروف اقتصادية غير مواتية كانت تعصف بالاقتصاد العراقي بين الحين و الآخر تمثلت بالحصار الاقتصادي ، مشكلة الديون الخارجية ، انهيار البنية التحتية في ظل سلسلة من الحروب المتعاقبة و كانت آخرها من أخطرها و اعتاها على تلك البنية ٠

١٦- صعوبة التنسيق بين المصالح الوطنية وقوانين منظمة التجارة العالمية ، و التعامل الحذر مع سياسات التكيف الهيكلي و التحرر الاقتصادي ٠

١٧- عدم كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اعتمادها فضلاً عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، كانت قد ولدت في مجملها عدم كفاءة ومقدرة الاقتصاد العراقي في تفعيل و تطويع متغيرات هذه السياسات الاقتصادية لتحقيق تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي.

١٨- كأي مجتمع نامي ، فان مشكلة الفقر تحتل حيزا واسعا في الاقتصاد العراقي نتيجة الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، خصوصا و إن هذه الحاجات أصبحت قابلة للزيادة و خاضعة للتطور ، مع تطور الحياة الاجتماعية و متطلباتها المعاصرة

١٩- إن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المعتمدة و المطروحة لم تزل دون المستوى المطلوب ، فانخفاض مستوى الدخل و عدم العدالة في توزيعه و كذلك الزيادة في النمو السكاني ، و تدهور شروط السكن ، والانخفاض في نسبة التعليم وتفشي الأمية وسوء الأوضاع الصحية والخدمات الضرورية, و قصور أنظمة الحماية و التامين الاجتماعي وصولا إلى مشكلات التفكك الاجتماعي ، كلها تعتبر بمثابة مؤشر على الفشل المتواصل في السياسات المذكورة ٠

ثالثا- التحديات البيئية :-

١- التدهور المستمر في كافة القطاعات الاقتصادية و خاصة القطاع الزراعي و الإنتاج الغذائي و ما نتج عنه من أضرار اقتصادية انعكست سلبا على الموارد البيئية ٠

٢- تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر ،و مشكلة ندرة المياه و ما تمخض عنها من مضار تمس ديمومة الحياة البشرية ٠

٣- عدم توفر السكن الملائم صحيا لغالبية العوائل الفقيرة و ظهور الوحدات السكنية العشوائية ٠

٤- تردي الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي وما نجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.

٥- مخلفات الحروب المتعاقبة و الصناعة و ما نجم عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل أخطر منها بكثير ٠

٦- تردي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ أمد بعيد دون محاولة إيجاد الحلول الملائمة ، الأمر الذي تمخض عنه مشاكل لا تعد و لا تحصى ، خصوصا و إن هذه الخدمة قد ترتب على ترديها ،ترديا اكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي ٠

رابعا- التحديات العلمية و التعليمية :-

١- عدم وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية ، إلى جانب عدم ارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد .

٢- وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة إعاقة لتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية الأكاديمية.

٣- قلة الأكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والافتقار إلى المناهج العلمية الحديثة في التربية والأساليب والطرائق واعتماد أسلوب الحشو الذهني.

٤- ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية .

٥- هجرة الكفاءات و الملاكات العلمية الكبيرة إلى خارج البلد لأسباب عديدة أهمها الظروف الأمنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.

٦- ضعف المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والأكاديميات العراقية.

٧- التهميش المزمن للمرأة و للشباب المثقف في المجتمع و تراجع فرص الحصول على العمل المناسب و ما يتمخض عنه من إهدار للطاقات البشرية و الكفاءات الضرورية لرفد الحركة التنموية في العراق

المبحث الرابع - مـــــا هي السبل ؟

إن المجتمع العراقي مجتمع واع للمشاكل التي تحيط به ، كما انه يمتلك الرغبة الهائلة نحو التغيير الهادف إلى تحقيق التطور المطلوب ، و إدامة العنصر البشري ضمن الحدود الإقليمية لهذا البلد الذي أحاطت به ظروف شائكة أعاقت كل العمليات التنموية فيه ، و كما هو معلوم فان هذه الظروف قد تداخلت تفرعاتها بين ما هو سياسي ، أو اقتصادي ، أو اجتماعي ، أو امني ٠٠٠ الخ ٠ لكن مع هذا فان

الرغبة الحقيقية في الحياة و التطلع المستمر نحو حياة أفضل ٠ يدفعنا دائما إلى البحث عن السبل و الحلول التي قد تسهم (و لو على سبيل الطرح الفكري القابل للنقاش) ، في إيجاد و خلق الفرص للخروج من الاختناقات التي تضيق الأنفاس على المواطن العراقي ٠

و من وجهة نظرنا ، فان أي حلول تطرح ، هي بحاجة إلى جهة مركزية تتبنى على عاتقها مسؤولية الإشراف و التنفيذ و المتابعة ، لان الاقتصاد العراقي لا يمكن له و في ظل ما شهده من أزمات متتالية أرهقته بشكل كبير أن يسير تلقائيا نحو التغيير ، كما إن أسلوب القفزة السريعة نحو ذلك التغيير قد لا تكون مجدية ، فالعلاجات التدريجية ستكون أكثر فاعلية ٠

إن نقطة الانطلاق نحو خطة تنموية ترتكز على عنصر الاستدامة ، هي تحديد المحاور الرئيسية الداعية إلى التغيير ، و من ثم إصلاح كل منها و وفق ما يتطلب واقع الحال القائم أساسا على وجود أخطاء و مشاكل في كل محور على حدة ، مع مراعاة التداخل التلقائي بين هذه المحاور ، فكل منها لا يستقيم و لا يكتمل إلا باكتمال الآخر ٠ فعملية المعالجة يجب إن تفضي في النهاية إلى التكامل القائم بين المحاور الأساسية لانجاز تنمية مستدامة في العراق في المستقبل القريب ٠ مع الأخذ بنظر الاعتبار إن أي عملية تستدعي إجراء تغيير حقيقي لواقع المواطن العراقي ، تتطلب ضرورة توحيد الجهود ، المستندة إلى أساس علمي متطور ، إلى جانب الحرص الحقيقي على موارد و مصالح الشعب العراقي بكل فئاته ٠و بهذا الاتجاه فان المحاور الأساسية التي تحتاج إلى إجراء التغييرات المطلوبة يمكن تقسيمها على النحو الآتي ، و وفق ما يتطلب كل منها من معالجات :-

أولا - المحور السياسي و الاجتماعي :-

١- ضرورة تدعيم سلطة القانون و منحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة و الفئات المقصرة ضمن إطار يحكم كافة الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية٠٠٠٠ الخ ٠و السعي نحو ضمان حقوق الإنسان العراقي من خلال الأنظمة و التشريعات التي تؤمن تحقيق هذا الهدف ٠

٢- ضرورة قيام الدولة بتبني السياسات و البرامج التي تضمن حقوق الإنسان العراقي ٠

٣- لابد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية و زيادة فاعليتها من خلال توافر الإرادة السياسية و المصداقية و الشفافية في صنع القرار الاقتصادي و البيئي ، و يستدعي ذلك وجود قنوات للاتصال يستطيع من خلالها المواطن العراقي إبداء الرأي ، و هذا لا يتم بدون التفعيل الحقيقي لدور الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة و الشباب و المرأة و حقوق الإنسان ٠٠٠الخ ٠

٤- القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر أولا إلى مصلحة الفرد العراقي فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها ، و الخروج من دائرة الشعارات إلى التطبيق العملي لها ، خصوصا تلك التي تتعلق بالجانب الخدمي ٠

٥- تثقيف المجتمع و توعيته عن طريق الندوات و المؤتمرات و وسائل الإعلام كافة بثقافة محاربة كل أنواع الفساد الإداري باعتباره احد أهم الأسباب التي تقف وراء الهدر و الضياع للموارد و التخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية٠

٦- الإسراع بعملية استكمال بناء مؤسسات الدولة الأمنية والقانونية والعسكرية والسياسية و الاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافيها ٠ لان هذه المؤسسات تمثل ضرورة لابد منها لتأمين العملية بمجملها ٠ فلا تنمية بدون أمن وأستقرار٠

٧- الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية من خلال إعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لا بد له أن يتضمن نظام للضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية و شبكات الأمان الاجتماعي ٠ إن هذه العملية بحد ذاتها تستدعي تجريد البرامج المذكورة من كافة الأخطاء المصاحبة للتنفيذ من خلال : زيادة التخصيصات المالية لها ، تهيئة الكوادر الإدارية و الوظيفية التي تمتلك درجة عالية من الكفاءة و الأمانة ، حصر و استيعاب أعداد المستحقين بهذه البرامج ، استبعاد الأشخاص غير المستحقين ، القضاء على حالات الغش و التلاعب ، الوصول إلى المناطق التي طالها الفقر و محاولة انتشالها قدر المستطاع ٠٠٠ الخ ٠

ثانيا - المحور الاقتصادي :-

١- لابد من تحقيق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطط هو حاضنة لإنتاج الاستيراد والثقافات الأبوية إلى اقتصاد ليبرالي تمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا .

٢- ضرورة تبني إستراتيجية معينة تلاءم واقع الاقتصاد العراقي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق ، في ظل الظروف التي يعيشها هذا الاقتصاد مع الحرص الشديد على جدية الوسائل والأهداف أولا ، و توفر الإرادة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لتحقيق ذلك ثانيا [xl] ، إلى جانب التأكيد على بناء شبكة الضمان الاجتماعي و تقديم الإعانات المالية في حالات البطالة و العجز عن العمل و الشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي و الرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلد ٠ حيث إن دفع إعانات للعاطلين عن العمل (و إن كانت رمزية) يعد أمرا ضروريا بل لابد منه ، كون الفرد العاطل عن العمل سينفق هذه الإعانات حتما على السلع الاستهلاكية و من ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تعمل على استيعاب البطالة ٠ التي سيتم تحديدها عن طريق مكاتب العمل التي سيكون وجودها ضروريا في هذه الحالة ٠

٣- ضرورة السعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية ، و السير بخطوات جادة نحو تنويعه ، و ذلك لغرض تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية ، و هذه العملية بمجملها تتطلب جهود كبيرة ، و تستغرق مدة زمنية طويلة لجني الثمار ٠

٤- تدعيما للخطوة السابقة ، لابد من الاهتمام بالقطاع الصناعي و الصناعات التحويلية و القطاع الزراعي ٠٠٠الخ ، كخطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد و المجتمع ٠

٥- استكمال متطلبات البنى التحتية لتامين القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد العراقي ٠

٦- تبني سياسة استثمارية واضحة و عقلانية تشجع جميع الأطراف المحلية و الأجنبية ٠

٧- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور جديد و فاعل في الاقتصاد العراقي و ذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الأحادية الجانب وبهدف قيام اقتصاد متوازن ٠ إن تنمية القطاع الخاص ترتبط أولاً بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة ٠

٨- تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع ٠

٩- رسم إستراتيجية اقتصادية اجتماعية، للمجتمع العراقي يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي الاجتماعي، ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع - مدعومة بالبيانات تسهم في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح تصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع، ومستشرفة المستقبل وفق نظام ديمقراطي ، و هذه الخطوة تتطلب :-

- حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات، تحولات الإصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وتطبيق برنامج الحماية الاجتماعية.

- التركيز على ضرورة منح أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة للشروع في برامج تنموية.

- وضع إستراتيجية تنموية للمناطق الريفية وإشراك المرأة.

- مكافحة الفساد الإداري والمالي.

- وضع خطط تنموية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً ومراجعتها بشكل مستمر لتعزيزها في ضوء معطيات الواقع والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والمحلي .

ثالثا -المحور البيئي :-

١- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية و استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق تخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك ٠ بالإضافة لما سبق لابد من إن اعتماد الأساليب الزراعية الملائمة ، كل ذلك في سبيل تقليل الضرر بموائل التنوع البيولوجي وتقليل نسبة الأحياء المهددة بالانقراض , إلى جانب السعي نحو تخصيص و تنفيذ البرامج الضرورية لحماية الحياة و التوسع في انتشار المحميات الطبيعية ٠ و هذا عمل لابد أن تسهم جهات عدة في تنفيذه من خلال تعاونها و سعيها الحثيث ، و هذه الجهات تتمثل بوزارات البيئة و العلوم و التكنولوجيا و الزراعة و المالية و مجالس المحافظات ٠٠٠٠الخ ٠

٢- في إطار الاهتمام بتطوير إدارة النفايات الصلبة خصوصا في مراكز المحافظات , لابد من إشراك القطاع الخاص في هذه المهمة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية ٠

٣- يجب توفير نظم الرصد المستمر لنوعية الهواء , و ذلك لإجراء التقييم المستمر لأوضاع التلوث الجوي ٠

٤- إن النقطة الأساسية التي يجب إن تؤخذ بنظر الاعتبار : انه ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي ، حيث إن ترشيد استغلال و استخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة و في نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد غير القابلة للتجديد ٠ لذا فان موضوعات البيئة و التنمية و النفط يجب أن تكون مرتبطة بعلاقات تكامل و اعتماد متبادل ، فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، كما لا يمكن حماية البيئة و الحفاظ عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة تقتضي العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستدامة٠

٥- ينبغي أن تضطلع السياسات والخطط والتنظيمات الحضرية بدور مركزي في أي إستراتيجية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة، كما أن حكومات المدن والبلديات تكون أطرافا فاعلة مهمة في أي إستراتيجية يؤمل لها النجاح.

٦- إن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إنتاج النفط يمكن تلافيها قدر المستطاع من خلال تطبيق طرق و تقنيات حديثة لمعالجة هذه الآثار ٠

٧- إن المحافظات العراقية بإمكانها و من خلال ميزانياتها المتاحة أن تخصص التمويل المطلوب لتوفر لسكانها ظروفا بيئية صحية وآمنة ومشجعة دون أن يفضي ذلك إلى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. والمدينة الناجحة، بهذا المفهوم، هي المدينة التي تلبي أهدافا

متعددة، بما في ذلك توفير بيئات معيشية ومهنية صحية لسكانها، وتوفير الإمداد بالمياه وجمع النفايات الصلبة؛ توفير الصرف الصحي والطرق المعبدة وممرات المشاة والأشكال الأخرى من الهياكل الأساسية الضرورية للصحة؛ وتكفل وجود علاقة مستدامة من الناحية الإيكولوجية بين متطلبات المستهلكين والأعمال التجارية والموارد ووحدات التخلص من النفايات والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها٠

٨- الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر ،و مشكلة ندرة المياه و مشكلة توفير الطاقة الكهربائية ، و هذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية و الاستعانة بالخبرات و المهارات المحلية و الأجنبية لمعالجة التردي الواضح في هذه الجوانب الثلاث ٠

٩- حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من أيدي عاملة عاطلة ، بحيث تصبح هذه العملية المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها .

١٠- وضع سياسة بيئية تستند للمسوح و الاستبيانات و الرجوع إلى التقارير البيئية في الدوائر المتخصصة في المحافظات من خلال دراسة الواقع البيئي و كيفية تنفيذ الخطط و المراقبة مع الاستعانة بالخبراء و الوزارات الأخرى وفقا لعملية يخطط لها مسبقا ٠

١١- وضع ضوابط صارمة لمنع القيام بتصريف المخلفات الصناعية أو الزراعية أو ٠٠٠الخ ٠

١٢- تفعيل العمل بقانون حماية و تحسين البيئة و منها قانون (٣) لعام ١٩٩٧ و قانون الصحة و السلامة رقم (٧٤) و قانون الشروط العامة الخاصة بالمقاولات الهندسية و المدنية مادة (١٦) ٠

١٣- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة المشاكل البيئية ٠

١٤- الاستفادة من المؤسسات العلمية العالمية من خلال إجراء البحوث المشتركة و إتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للاشتراك بالمؤتمرات العلمية العالمية التي تختص بمشاكل البيئة ٠

١٥- التعاون بين وزارة البيئة و الجامعات العراقية من خلال إقامة المؤتمرات و الندوات التي تناقش الوضع البيئي في العراق ٠

١٦- إن المشاكل المرتبطة بالتصنيع و التكنولوجيا ، تستدعي ضرورة تغيير أسلوب الحياة الصناعية بتخفيف التغيير في البيئة إلى الحد الأدنى ، و هذا يستدعي إدارة أفضل للموارد بالاقتصاد في الاستهلاك و الصيانة المستمرة للبيئة ٠

رابعا - المحور العلمي و التعليمي :-

١-المحافظة قدر المستطاع على رصانة الحركة العلمية في العراق في ظل الاجتهادات غير المدروسة التي تحاول الإطاحة بصرح هذه الحركة سواء كان ذلك نابع عن نوايا مسبقة أو عن جهل بالمضامين الحقيقية لجوهر العلم و التعليم في العراق أو في العالم ٠ خصوصا و إن العراق قد أخذ ينهل بالكفاءات العلمية الجادة و الطموحة التي حققت انجازات على المستويين المحلي و العالمي ٠

٢-ضرورة إيجاد سياسة متكاملة و عادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية للبلد ، و الاهتمام الجاد بهذه القضية لأنها تصب في النهاية في مصلحة المتطلبات التنموية المستقبلية للبلد ٠

٣-لابد من بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام و الخاص في المجال التعليمي ، و تشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال ٠

٤- إن النهوض بقطاع التعليم في العراق يستدعي إجراء معالجات جذرية للإطار المؤسسي تشمل :-

أ- ضرورة تجديد النظام التعليمي للوصول إلى مرحلة اتساع رقعة التعليم في العراق ٠

ب- رفع كفاءة العمل في المؤسسات الثقافية و التعليمية من خلال تشجيع الإسهامات التربوية التي من شأنها رفد و تطوير تلك المؤسسات ٠

ج- التركيز على تحقيق الهدف الاقتصادي و الهدف الاجتماعي للتربية و التعليم ٠

د- تدريب المعلمين و تكييف المناهج الدراسية و بما يتفق مع إصلاح النظام التعليمي في العراق ٠

هـ - معالجة الفقر كخطوة أساسية نحو محو الأمية ٠

و- التوسع و التنوع في مؤسسات التعليم الثانوي و الجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل ٠

ي - تطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية الأكاديمية و وفق أحدث الأساليب والمعايير المعتمدة دوليا .

ز – تطوير المناهج التقنية والعلمية وذلك لضمان استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية ، و لهذا الغرض يمكن الاستعانة بالخبرات المحلية التي اطلعت على آخر التطورات العالمية في هذا الجانب و استوعبتها بشكل كامل ، و لا ضير من الاستعانة بالخبرات العالمية شريطة أن لا يتقاطع مشروعها العلمي و التربوي مع ذهنية و ثقافة المجتمع العراقي ٠

٣- في حياتنا المعاصرة التكنولوجيات هي التي تحدد مستويات القدرات التنافسية، كما إن تقنية المعلومات يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، و هذه الحقائق لا يمكن تجاهلها في أي حال من الأحوال إذ يمكن تسخير الإمكانات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية

مستدامة شاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز دور التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة ، و هذا الواقع يتطلب :-

أ- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

ب- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

ج- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

د- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية الثانية ٠

الخاتمـــة

إن تأمين تنمية مستدامة لبلد ما تستدعي حتمية وجود سلطة سياسية و قانونية ذات تأثير قوي تتبنى تأمين الطريق لسير العملية التنموية في ظل إطار مؤسسي رصين مدعوم ماديا بما يوفره اقتصاد تم إصلاحه تدريجيا ضمن بيئة مأمونة إلى حد ما ، و وضع أمني مستتب ٠

إن أي حلول يتم الخروج بها لأي مشكلة كانت ، و في ظل الوضع الحالي ، لن تكون مجدية إذا لم تكن معبرة عن الواقع ، و نابعة منه ، فلا بد أن تجد هذه الحلول فرصتها من التطبيق خصوصا لما هو مفيد منها ، و ليس من الخطأ أن تكون عرضة للنقد و التحليل و التعديل و الإضافة ، و إنما الخطأ الفادح هو السرد المتكرر و الذي يكون غير مجد في كثير من الأحيان ، و التجاهل الذي يزيد الأوضاع السيئة سوءا ، و في هذه الحالة سنبتعد حتما عن الهدف المرغوب ٠ إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي إن رفاهية الشعوب في البلدان المتحضرة لم تتحقق من حبر الأوراق ، و إنما من التطبيق السريع لمحتوى الأفكار التي حوتها هذه الأوراق ، و التي هي خلاصة أفكار أناس عملوا بجد و أمانة لخدمة شعوبهم ،فقد استفادوا حتى من أخطاء التطبيق ، في الوقت الذي لا زلنا ننتظر فيه الفوز بشرف المحاولة ٠

الهوامش :

* إن لفظة البيئة Environment تعني الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان و سائر المخلوقات ، و لها مكوناتها المادية (الحية و غير الحية) و التي لها تأثيرات متبادلة و متفاعلة تكون نتيجتها دائما التوازن الطبيعي ما لم تتغير هذه المكونات كما و نوعا ، بسبب العوامل المؤثرة سلبا فيها ، فيختل التوازن في الأنظمة البيئية ٠

[i] أيوب أنور حمد سماقة بي ، البيئة و التنمية المستدامة – تحليل العلاقة بين البيئة و التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى محافظة اربيل ، التفسير للنشر و الإعلان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٩١ – ٩٢ ٠

[ii] سيرج لاتوش ، تحديات التنمية ٠٠ من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل ، الطبعة الأولى ، الشركة العالمية للكتاب ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص٥١ ٠

[iii] التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيرا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ آب ٢٠٠٢ ، ورشة عمل القطاع الأهلي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة اليونيسيف ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١ ٠
للمزيد من التفاصيل انظر :- السكان و البيئة و التنمية ، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ ٠

[iv] السكان و البيئة و التنمية ، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان ، مصدر سابق ، ص ٤ ٠

[v] عبد الجبار محمود العبيدي ، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة و الاستقلال ، مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ، ص ٨١ ٠

[vi] نبيلة حمزة ، التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية – حالة البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، الأمم المتحدة , نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص٩ ٠

* إن المشكلة البيئية في جوهرها هي مشكلة بيئية – إنسانية و هي ليست ناجمة عن (الطبيعة) فقط ، و إنما أيضا عن سوء تفاعل الإنسان مع الطبيعة بالشكل الذي يهدد
استمرارية الحياة بكافة أنواعها ٠

[vii] بيتر و سوزان كالفرت ، السياسة و المجتمع في العالم الثالث : مقدمة ، ترجمة : عبدالله جمعان الغامدي ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ٢٠٠٢ ، ص ٤٢٣ ٠

[viii] محمد حسين أبو العلا : ديكتاتورية العولمة , مكتبة مدبولي , القاهرة , ٢٠٠٤ , ص ٢١٢ .

[ix] نبيلة حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات الحكومية , حالة البلدان العربية,نيويورك ,١٩٩٩, ص٥

[x] E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans part2, N.Y.1997 , p.2.

[xi] أسكوا :- دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ج ١ , ص ٥ .

[xii] Ashrinking qorld , Allen Hamnt , C.Oxford : Oxford university press ,p.149.

[xiii] باتر محمد علي وردم , كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ، بحث متاح على شبكة الانترنت ٠

[xiv] E.S.C.W.A. , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000 , p.6.

[xv] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة، آذار ، ١٩٩٨ ، ص ح ٠

[xvi] وفاء المهداوي ، نظام الحماية الاجتماعية و حقوق الإنسان في العراق – مقترح لبناء برنامج وطني ، الحكمة ، العدد ٤٢ , بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٥ ٠

[xvii] انظر في ذلك: Alamgir , Corporate Governance : A risk perspective , paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May , 2007 , pp 7-8

[xviii] انظر في ذلك : Freeland , Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Bank , paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May , 2007 , pp 7-8

[xix] انظر في ذلك : إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦- ٣٧ ٠

[xx] عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة و تطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٦ ٠

[xxi] محمد الأمين فارس ، العولمة : الحكم السليم و الدور المتغير للدولة – آفاق جديدة ، بحث مقدم إلى اجتماع فريق الخبراء حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت ١٩- ٢١ كانون الأول ، ٢٠٠٥ ٠

[xxii] نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد الخامس, العدد ٣١٩, لبنان ٢٠٠٧، ص٣.

(xxiii) عباس النصراوي, الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (١٩٥٠-٢٠١٠), ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز, دار الكنوز الأدبية ,١٩٩٥، ص١١٧-١١٨.

(xxiv) اونر اوزلو , تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي , ترجمة: مركز العراق للأبحاث , شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر , بغداد ,العراق , ٢٠٠٦ ,ص٤١

[xxv] العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ , وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي و بيت الحكمة , المطابع المركزية ، العراق , ٢٠٠٩ , ص ٥٣ ٠

[xxvi] العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص ٥٤ ٠

[xxvii] د٠ محمد عبد الفتاح القصاص ، التصحر- تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، فبراير ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٥ ٠

[xxviii] انظر في ذلك :-

عبد الله الكندري ، البيئة و التنمية المستديمة ، مكتبة المهند ، الكويت ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٩- ١٨٥ ٠

و كذلك :-

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، البيئة و التنمية و الطاقة ، مؤتمر الطاقة العربي الخامس – القاهرة (٧ – ١٠) مايو ١٩٩٤ ، المجلد الرابع ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧٥ – ٣٣٨ ٠

* و ذلك وفقا للدراسة الميدانية التي أعدها البنك الدولي خلال المدة (١٩٩٩ – ٢٠٠١) ، انظر في ذلك :-

التقارير الموجزة عن تقدير الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي في دول عربية مختارة ، البنك الدولي ، ٢٠٠٢ ٠

* معامل جيني Gini Coefficient : يقيس المعامل درجة المساواة في توزيع الدخل ويشتق معامل جيني من منحى لورنز المعروف اقتصادياً ويعبر عنه بنسبة المنطقة المظللة (Shaded Area) أي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي. وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعبر

عن عدم المساواة الكاملة والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة. ويقاس كالآتي:

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum \frac{(y_i - y_{i-1}) F_i}{n}$$

إذ إن

G=معامل جيني

Y_i=التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة (i).

Y_{i-1}=التجمع التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة.

F_i=النسبة المئوية لعدد الأسر في الفئة (i).

n=عدد الفئات.

٠ <G <١

كما يقاس بالصيغة الآتية

$$G=[1-\sum \ Spi\ (Y_i+Y_{i-1})]*100$$

إذ إن

Spi=نسبة السكان الفقراء في الفئة (i)

Y_i=التوزيع التصاعدي للمداخيل في الفئة (i).

Y_{i-1}=التوزيع التصاعدي للمداخيل للفئة السابقة.

[xxix] العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص ٤٣- ٤٤ ٠

[xxx] حنان عبد الخضر هاشم الموسوي و آخرون , البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة, مؤتمر العلوم الإنسانية الثاني للمدة ٢٢-٢٣ نيسان /٢٠٠٩, بحث غير منشور, ٢٠٠٩، ص ١

[xxxi] المصدر السابق نفسه ، ص٢ – ص ١٩ ٠

* كان عدد سكان العراق (١٢) مليون نسمة عام ١٩٧٧ ، و ارتفع إلى (٢٢) مليون نسمة عام ١٩٨٧ ، و إلى (٣٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٧ ، أي انه تضاعف على مدى ربع قرن من الزمان تقريبا ٠

[xxxii] عدنان ياسين"الفقر والمشكلات الاجتماعية" بحث مقدم في الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ٢٢-٢٣تشرين أول ٢٠٠٠ بعنوان "الفقر والغنى في الوطن العربي" بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ، ص١٨٥.

[xxxiii] عبد الرزاق الفارس، "الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي"، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول، ١٩٩٧، ص١٧٧.

[xxxiv] سوسن شاكر الجلبي، "اثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة لإعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة بالتعاون UNDP تحرير عماد عبد اللطيف سالم، دراسات في التنمية العربية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٨٤.

[xxxv] Wodon, Quentin, and others, Poverty and policy in latin America and the caribbean, Washington, D.L, World Bank [wbln 0018. Worldbank, org/ external/ lac/ lac. Nsf].

[xxxvi] التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨ ، ص ٢٨ ٠

[xxxvii] المصدر نفسه ، ص ١٢٣ ٠

[xxxviii] التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨ ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ ٠

لقد توزعت هذه المدارس بحسب التقرير السابق على النحو الآتي :-

ذي قار ٢١٢ مدرسة ، نينوى ١٢٨ مدرسة ، صلاح الدين ١١٥ مدرسة ، ميسان ٩١ ، كركوك ٧٩، القادسية ٤١ ، واسط ٣٩ ، البصرة ٢٨ مدرسة ، ديالى ٢٢ ، بغداد ٨ ، الانبار ٦ ، بابل ٢ ، النجف ٢ ٠

[xxxix] حسين كبة ، تحديات الإصلاح الاقتصادي ، وثيقة الكترونية ، ٢٠٠٥ ٠

[xl] للمزيد حول المعالجات و المقترحات للقضاء على البطالة في العراق راجع بحثنا :-

البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة, مؤتمر العلوم الإنسانية الثاني للمدة ٢٢-٢٣ نيسان /٢٠٠٩, مصدر سابق ٠

المصادر :-

أ – المصادر باللغة العربية :

١- إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ ٠

٢- التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيرا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ آب ٢٠٠٢ ، ورشة عمل القطاع الأهلي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة اليونيسيف ، بيروت ، لبنان ٢٠٠٢٠

٣- التقارير الموجزة عن تقدير الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي في دول عربية مختارة ، البنك الدولي ، ٢٠٠٢ ٠

٤- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات في السنوات من (١٩٩٥ – ٢٠٠٥) ٠

٥- أسكوا :- دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية ج ١ ٠

٦- أعداد متفرقة من تقارير مديرية الإحصاء و النقل و الاتصالات ، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات٠

٧- العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ , وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي و بيت الحكمة , المطابع المركزية ، العراق , ٢٠٠٩ ٠

٨- السكان و البيئة و التنمية ، التقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١

٩- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠ ٠

١٠- أونر اوزلو , تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي , ترجمة: مركز العراق للأبحاث , شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر , بغداد ,العراق , ٢٠٠٦ ٠

١١- أيوب أنور حمد سماقة بي ، البيئة و التنمية المستدامة - تحليل العلاقة بين البيئة و التنمية المستدامة مع أشارة خاصة إلى محافظة أربيل ، التفسير للنشر و الإعلان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦.

١٢- باتر محمد علي وردم , كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ، بحث متاح على شبكة الانترنت ٠

١٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة ، آذار ، ١٩٩٨ ٠

١٤- حنان عبد الخضر هاشم الموسوي و آخرون , البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة, مؤتمر العلوم الإنسانية الثاني للمدة ٢٢- ٢٣ نيسان /٢٠٠٩, بحث غير منشور, ٢٠٠٩ ٠

١٥- حسين كبة ، تحديات الإصلاح الاقتصادي ، وثيقة الكترونية ، ٢٠٠٥ ٠

١٦- سيرج لاتوش ، تحديات التنمية ٠٠ من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل ، الطبعة الأولى ، الشركة العالمية للكتاب ، لبنان ، ٢٠٠٧ ٠

١٧- سوسن شاكر الجلبي، "اثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة لأعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة بالتعاون UNDP تحرير عمان عبد اللطيف سالم، دراسات في التنمية العربية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١،.

١٨- عبد الله الكندري ، البيئة و التنمية المستديمة ، مكتبة المهند ، الكويت ، ١٩٩٢ ٠

١٩- عباس النصراوي, الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (١٩٥٠-٢٠١٠), ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز, دار الكنوز الأدبية ,١٩٩٥ ٠

٢٠- عبد الرزاق الفارس، "الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي"، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول، ١٩٩٧ ٠

٢١- عبد الجبار محمود العبيدي ، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة و الاستقلال ، مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ٠

٢٢- عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة و تطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ٠

٢٣- عدنان ياسين"الفقر والمشكلات الاجتماعية" بحث مقدم في الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ٢٢ -٢٣تشرين أول ٢٠٠٠ بعنوان "الفقر والغنى في الوطن العربي" بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ ٠

٢٤- كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢ ٠

٢٥- محمد الأمين فارس ، العولمة : الحكم السليم و الدور المتغير للدولة – آفاق جديدة ، بحث مقدم إلى اجتماع فريق الخبراء حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت ١٩- ٢١ كانون الأول ، ٢٠٠٥ ٠

٢٦- محمد حسين أبو العلا : ديكتاتورية العولمة , مكتبة مدبولي , القاهرة , ٢٠٠٤ ٠

٢٧- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، البيئة و التنمية و الطاقة ، مؤتمر الطاقة العربي الخامس – القاهرة (٧ – ١٠) مايو ١٩٩٤ ، المجلد الرابع ، ١٩٩٤

٢٨- نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد الخامس, العدد ٣١٩, لبنان ٢٠٠٧.
٢٩- نبيلة حمزة ، التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية – حالة البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، الأمم المتحدة , نيويورك ، ١٩٩٩ ٠
٣٠- وفاء المهداوي ، نظام الحماية الاجتماعية و حقوق الإنسان في العراق – مقترح لبناء برنامج وطني ، الحكمة ، العدد ٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ، ٢٠٠٦ ٠

المصادر باللغة الانكليزية :-

1. Ashrinking qorld , Allen Hamnt , C.Oxford : Oxford university press .
2. E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans part2, N.Y.1997.
3. E.S.C.W.A. , Economic and Social Commission for western Asia , Application of Sustainable Development Indicators in the ESCOWA Member Countries – Analysis of Results , United Nations , New York , 2000.
4. Laager , Corporate Governance : A risk perspective , paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May , 2007.
5. Freeland , Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Bank , paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May , 2007.
6. Wodon, Quentin, and others, Poverty and policy in latin America and the caribbean, Washington, D.L, World Bank [wbln 0018. Worldbank, org/ external/ lac/ lac. Nsf].